



١٧- كتاب الرضاع^(١)

(١) هو بفتح الراء وكسرها، والرضاعة بفتح الراء وكسرها، وقد رضع الصبي أمه بكسر الضاد يرضعها بفتحها رضاعاً، قال الجوهري: ويقول أهل نجد: رضع يرضع بفتح الضاد في الماضي وكسرها في المضارع رضعاً كضرب يضرب ضرباً، وأرضعته أمه، وامرأة مرضع أي: لها ولد ترضعه فإن رضعته بإرضاعه، قلت: مرضعة بالهاء والله أعلم.

١- باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة^(١)

(١) قوله ﷺ: «إن الرضاعة تحرم ما تحرمه الولادة» وفي رواية: «يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة» وفي حديث قصة حفصة وحديث قصة عائشة: الإذن لدخول العم من الرضاعة عليها. وفي الحديث الآخر: «فليج عليك عمك قلت: إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل، قال: إنه عمك فليج عليك» هذه الأحاديث متفقة على حرمة الرضاع، واجمعت الأمة على ثبوتها بين الرضيع والمرضعة، وأنه يصير ابنها يحرم عليه نكاحها ابناً، ويحل له النظر إليها والخلوة بها والمسافرة، ولا يترتب عليه أحكام الأئمة من كل وجه، فلا يتوارثان ولا يجب على واحد منهما نفقة الآخر، ولا يعتق عليه بالملك ولا ترد شهادته لها ولا يعقل عنها ولا يسقط عنها القصاص بقتله فهما كالأجنيين في هذه الأحكام، وأجمعوا أيضاً على انتشار الحرمة بين المرضعة وأولاد الرضيع، وبين الرضيع وأولاد المرضعة وأنه في ذلك كولدها من النسب لهذه الأحاديث.

وأما الرجل المنسوب ذلك اللين إليه لكونه زوج المرأة أو وطنها بملك أو شبهة فمذهبنا ومذهب العلماء كافة: ثبوت حرمة الرضاع بينه وبين الرضيع ويصير ولداً له، وأولاد الرجل أخوة الرضيع وأخواته، وتكون أخوة الرجل أعمام الرضيع وأخواته عماته، وتكون أولاد الرضيع أولاد الرجل، ولم يخالف في هذا إلا أهل الظاهر وابن علي فقالوا: لا تثبت حرمة الرضاع بين الرجل والرضيع، ونقله المازري عن ابن عمر وعائشة واحتجوا بقوله تعالى: «وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة» ولم يذكر البنات والعمات كما ذكرهما في النسب.

واحتج الجمهور بهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة في عم عائشة وعم حفصة وقوله ﷺ مع إسناده فيه: أنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة، وأجابوا عما احتجوا به من الآية: أنه ليس فيها نص بإباحة البنات والعمات ونحوهما؛ لأن ذكر الشيء لا يدل على سقوط الحكم عما سواه لو لم يعارضه دليل آخر. كيف وقد جاءت هذه الأحاديث الصحيحة والله أعلم.

١- (١٤٤٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمْرَةَ.

أَنْ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا، وَإِنَّهَا سَمِعَتْ صَوْتَ رَجُلٍ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِ حَفْصَةَ، قَالَتْ عَائِشَةُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَذَا رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرَأَيْهِ فَلَانًا»^(١) لَعَمَّ حَفْصَةَ مِنَ الرُّضَاعَةِ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَوْ كَانَ فُلَانٌ حَيًّا (لَعَمَهَا مِنَ الرُّضَاعَةِ) دَخَلَ عَلَيَّ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ، إِنَّ الرُّضَاعَةَ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الْوِلَادَةُ». (أخرجه البخاري: ٢٦٤٦، ٣١٠٥، ٥٠٩٩).

(١) قوله ﷺ: «أَرَأَيْهِ فَلَانًا» لعم حفصة هو بضم الهمزة أي: أظنه.

٢- () وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ (ح).

وَحَدَّثَنِي أَبُو مَعْمَرٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْهَذَلِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ ابْنُ الْبَرِيدِ^(١) مِيعًا، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمْرَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ».

٢- () وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ.

(١) قوله: «حدثنا علي بن هاشم بن البريد» هو بياء موحدة مفتوحة ثم راء مكسورة ثم ياء مثناة تحت.

٢- باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل

٣- (١٤٤٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ أَفْلَحَ، أَخَا أَبِي الْقَعْنَسِ، جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا، وَهُوَ عَمُّهَا مِنَ الرُّضَاعَةِ. بَعْدَ أَنْ أَنْزَلَ الْحِجَابَ، قَالَتْ: فَأَيُّتُ أَنْ أَذِّنَ لَهُ، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي صَنَعْتُ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَذِّنَ لَهُ عَلَيَّ. (أخرجه البخاري: ٢٦٤٤، ٤٧٩٦، ٥١٠٣، ٥٢٣٩، ٦١٥٦).

٤- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: أَتَانِي عَمِّي مِنَ الرُّضَاعَةِ، أَفْلَحُ ابْنُ أَبِي قَعْنَسٍ فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ.

وَرَأَا: قُلْتُ: إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةَ وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ، قَالَ: «تَرَبَّتْ يَدَاكَ أَوْ يَمِينُكَ»^(١).

(١) قوله ﷺ: «تربت يدك أو يمينك» سبق شرحه في كتاب الفسل.

٥- () وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ ابْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ.

أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ جَاءَ أَفْلَحُ أَخُو أَبِي الْقَعْقِيسِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا، بَعْدَ مَا نَزَلَ الْحِجَابُ، وَكَانَ أَبُو الْقَعْقِيسِ أَبَا عَائِشَةَ مِنَ الرُّضَاعَةِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: وَاللَّهِ! لَا أَذِنُ لِأَفْلَحَ، حَتَّى اسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَإِنْ أَبَا الْقَعْقِيسِ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي، وَلَكِنْ أَرْضَعَنِي امْرَأَتُهُ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَلَمَّا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ أَفْلَحُ أَخَا أَبِي الْقَعْقِيسِ جَاءَنِي^(١) سَتَأْذِنُ عَلَيَّ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَذِنَ لَهُ حَتَّى اسْتَأْذِنَكَ، قَالَتْ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَذْنِي لَهُ».

قال عُرْوَةُ: فَبِذَلِكَ كَانَتْ عَائِشَةُ تَقُولُ: حَرُمُوا مِنَ الرُّضَاعَةِ مَا تَحَرَّمُونَ مِنَ النَّسَبِ.

(١) قوله: «عن عائشة أنها أخبرته أن أفلح أخا أبي القعيس جاء يستأذن عليها وهو عمها من الرضاعة» إلى آخره، وذكر الحديث السابق في أول الباب عن عائشة أنها قالت: يا رسول الله لو كان فلاناً حياً لعمها من الرضاعة دخل علي، قال رسول الله ﷺ: نعم إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة. اختلف العلماء في عم عائشة المذكور فقال أبو الحسن القاسبي: هما عمان لعائشة من الرضاعة أحدهما أخو أبيها أبي بكر من الرضاعة ارتضع هو وأبو بكر ﷺ من امرأة واحدة. والثاني أخو أبيها من الرضاعة الذي هو أول القعيس وأبو القعيس أبوها من الرضاعة وأخوه أفلح عمها وقيل هو عم واحد وهذا غلط، فإن عمها في الحديث الأول ميت وفي الثاني حي جاء يستأذن.

فالصواب ما قاله القاسبي. وذكر القاضي القولين ثم قال: قول القاسبي أشبه؛ لأنه لو كان واحداً لفهمت حكمه من المرة الأولى ولم تحتجب منه بعد ذلك، فإن قيل: فإذا كانا عمين كيف سألت على الميت وأعلمها النبي ﷺ أنه عم لها يدخل عليها واحتجبت عن عمها الآخر أخي أبي القعيس حتى أعلمها النبي ﷺ بأنه عمها يلج عليها فهلا اكتفت بإحد السؤلين؟ فالجواب: أنه يحتمل أن أحدهما كان عمّاً من أحد الأبوين والآخر منهما أو عمّاً أعلى والآخر أدنى أو نحو ذلك من الاختلاف، فخافت أن تكون الإباحة مختصة بصاحب الوصف المستول عنه أولاً والله أعلم.

٦- () وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، جَاءَ أَفْلَحُ أَخُو أَبِي الْقَعْقِيسِ^(١) سَتَأْذِنُ عَلَيْهَا، يَنْخِرُ حَلْيَتَهُمْ.

وَفِيهِ: «فَإِنَّهُ عَمَلُكَ تَرَبَّتْ يَمِينُكَ». وَكَانَ أَبُو الْقَعْقِيسِ رَوْحَ الْمَرْأَةِ الَّتِي أَرْضَعَتْ عَائِشَةَ.

(١) وفي رواية: «أفلح بن أبي قعيس» وفي رواية: «استأذن علي عمي من الرضاعة أبو الجعد فرددته» قال لي هشام: إنما هو أبو القعيس، وفي رواية: «أفلح بن قعيس، قال الحفاظ: الصواب الرواية الأولى وهي التي كررها مسلم في أحاديث الباب وهي المعروفة في كتب الحديث وغيرها: أن عمها من الرضاعة هو أفلح أخو أبي القعيس وكنية أفلح أبو الجعد، والقعيس بضم القاف وفتح العين وبالسین المهملة.

٧- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: جَاءَ عَمِّي مِنَ الرُّضَاعَةِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيَّ، فَأَيُّتُ أَنْ أَذِنَ لَهُ حَتَّى اسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ: إِنَّ عَمِّي مِنَ الرُّضَاعَةِ اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ فَأَيُّتُ أَنْ أَذِنَ لَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ عَمَلُكَ». قُلْتُ: إِنَّمَا أَرْضَعَنِي الْمَرْأَةَ وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ، قَالَ: «إِنَّهُ عَمَلُكَ، فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ».

٧- () وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ (بِعْنِي ابْنُ زَيْدٍ) حَدَّثَنَا هِشَامٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَنَّ أَخَا أَبِي الْقَعْقِيسِ اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا، فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

٧- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا أَبُو الْقَعْقِيسِ.

٨- () وَحَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ ابْنُ الزُّبَيْرِ.

أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ، قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ عَمِّي مِنَ الرُّضَاعَةِ، أَبُو الْجَعْدِ، فَرددته (قال لي هشام: إنما هو أبو القعيس) فَلَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ بِذَلِكَ، قَالَ: «فَهَلَا أَذْنَتَ لَهُ؟ تَرَبَّتْ يَمِينُكَ أَوْ يَدُكَ».

٩- () حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثُ (ح) ..

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عِرَّالٍ، عَنْ عُرْوَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ عَمَّاهُ مِنَ الرُّضَاعَةِ يُسَمَّى أَفْلَحَ، اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا فَحَجَبَتْهُ، فَأَخْبَرَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهَا: «لَا تَحْتَجِيبِي مِنْهُ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ

النسب».

قيل له يتزوجها.

١٠- () وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عِرَالٍ ابْنِ مَالِكٍ، عَنْ عُرْوَةَ.

١٣- () وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطَّانُ) (ح).

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ عَلِيٌّ أَفْلَحُ ابْنَ قُعَيْسٍ، فَأَيَّتُ أَنْ أَدَّ لَهُ، فَأَرْسَلْتُ: إِنِّي عَمَلُكَ، أَرْضَعْتُكَ امْرَأَةً أُخِي، فَأَيَّتُ أَنْ أَدَّ لَهُ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «لِيَدْخُلَ عَلَيْكَ، فَإِنَّهُ عَمَلُكَ».

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ابْنُ مِهْرَانَ الْقُطَيْبِيُّ^(١)، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ، جَمِيعًا، عَنْ شُعْبَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرْوَةَ.

٣- باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة

١١- (١٤٤٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ) قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

كِلَاهُمَا، عَنْ قَتَادَةَ^(٢)، بِإِسْنَادٍ هَمَامٍ..

غَيْرَ أَنَّ حَلِيفَ شُعْبَةَ انْتَهَى عِنْدَ قَوْلِهِ: «ابْنَةُ أُخِي مِنَ الرضاعة».

وَفِي حَلِيفِ سَعِيدٍ: «وَأِنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرضاعة مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ».

عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا لَكَ تَنَوَّقُ فِي قُرَيْشٍ^(١) تَدْعَانَا؟ فَقَالَ: «وَعِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، بِنْتُ حَمْزَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أُخِي مِنَ الرضاعة».

وَفِي رِوَايَةِ بِشْرِ بْنِ عُمَرَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ^(٢).

(١) قوله: «محمد بن يحيى بن مهران القطيعي» هو بضم القاف، وفتح الطاء منسوب إلى قطيعة قبيلة معروفة وهو قطيعة بن عيسى بن بغيض بن ريث بن غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان بالعين المهملة.

(٢) قوله: «كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ» كنا وقع في بعض النسخ وفي بعضها كلاهما وهو الجاري على المشهور والأول صحيح أيضاً، وقد سبق بيان وجهه في الفصول السابقة في مقدمة هذا الشرح.

(١) قوله: «مالك تنوق في قريش» هو بناء مثناة فوق مفتوحة ثم نون مفتوحة ثم واو مفتوحة مشددة ثم قاف أي: تختار وتبالغ في الاختيار، قال القاضي: وضبطه بعضهم بـتامين مثنتين الثانية مضمومة أي تميل.

(٣) قوله: «وفي رواية بشر سمعت جابر بن زيد» يعني: في رواية بشر أن قتادة قال: سمعت جابر بن زيد، وهذا مما يحتاج إلى بيانه لأن قتادة مدلس، وقد قال في الرواية الأولى: قتادة عن جابر، وقد علم أن المدلس لا يخرج بعنقته حتى يثبت سماعه لذلك الحديث فنه مسلم على ثبوته.

١١- () وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ جَرِيرٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثْمَرَ، حَدَّثَنَا أَبِي (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدِّسِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سَفْيَانَ.

كُلُّهُمْ، عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

١٤- (١٤٤٨) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ

ابْنُ عِيسَى، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي حَمْزَةُ ابْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ مُسْلِمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ ابْنَ مُسْلِمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ حُمَيْدَ ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ:

سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ^(١) زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَنْتَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَنْ ابْنَةِ حَمْزَةَ؟ أَوْ قِيلَ: أَلَا تَخْطُبُ بِنْتَ حَمْزَةَ ابْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟» قَالَ: «إِنَّ حَمْزَةَ أُخِي مِنَ الرضاعة».

١٢- (١٤٤٧) وَحَدَّثَنَا هَذَابُ^(١) ابْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرِيدَ عَلَى ابْنَةِ حَمْزَةَ^(٢)، فَقَالَ: «إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أُخِي مِنَ الرضاعة، وَيَحْرُمُ مِنَ الرضاعة مَا يَحْرُمُ مِنَ الرَّحِمِ» (أخرجه البخاري: ٢٦٤٥، ٥١٠٠).

(١) قوله: «أخبرني حمزة بن بكير عن أبيه قال: سمعت عبد الله بن مسلم يقول: سمعت محمد بن مسلم يقول: سمعت حميد بن عبد الرحمن يقول: سمعت أم سلمة هذا الإسناد فيه أربعة تابعين:

(١) قوله: «وحدثنا هذاب» هو يفتح الهاء وتشديد الدال المهملة ويقال له: هذبة بضم الهاء وسبق بيانه مرات.

(٢) قوله: «أريد على ابنة حمزة» هو بضم الحمزة وكسر الراء ومعناه:

أولهم: بكير بن عبد الله بن الأشج روى عن جماعة من الصحابة.

والثاني: عبد الله بن مسلم الزهري أخو الزهري المشهور وهو تابعي سمع ابن عمر وآخرين من الصحابة وهو أكبر من أخيه الزهري المشهور.

والثالث: محمد بن مسلم الزهري المشهور وهو أخو عبد الله الراوي عنه كما ذكرنا.

والرابع: حميد بن عبد الرحمن بن عوف وهو والزهري تابعيان مشهوران. ففي هذا الإسناد ثلاث لطائف من علم الإسناد: أحدها كونه جمع أربعة تابعين بعضهم عن بعض. الثانية أن فيه رواية الكبير عن الصغير لأن عبد الله أكبر من أخيه محمد كما سبق. الثالثة أن فيه رواية الأخ عن أخيه.

٤- باب تخريم الربيبة وأخت المرأة

١٥- (١٤٤٩) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ.

عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ لَهُ: هَلْ لَكَ فِي أُخْتِي بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ؟ فَقَالَ: «أَفْعَلُ مَاذَا؟» قُلْتُ: تَنْكِحُهَا، قَالَ: «أَوْ تَجِئِينَ ذَلِكَ؟» قُلْتُ: لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيَةٍ^(١)، وَأَحَبُّ مِنْ شَرِكَتِي فِي الْخَيْرِ أُخْتِي^(٢)، قَالَ: «فَإِنَّهَا لَا تَجِلُّ لِي» قُلْتُ: فَإِنِّي أَخْبَرْتُ أَنَّكَ تَخْطُبُ دُرَّةَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ^(٣)، قَالَ: «بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ^(٤)، قَالَ: «لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رِيبَتِي فِي حِجْرِي، مَا حَلَّتْ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، أَرْضَعْتَنِي وَأَبَاهَا ثَوْبِيَّةُ، فَلَا تَعْرِضْنِ عَلَيَّ بَنَاتِكُنْ وَلَا أَخَوَاتِكُنْ». (إخرجه البخاري: ٥١٠١، ٥١٠٦، ٥١٠٧، ٥٣٧٢، ٥١٢٣).

(١) قوله: «لست لك بمخلية» هو بضم الميم وإسكان الحاء المعجمة أي: لست أخلي لك بغير ضرة.

(٢) قولها: «وأحب من شركتي في الخير أختي» هو بفتح الشين وكسر الراء أي أحب من شاركتي فيك وفي صحبتك والانتفاع منك بخبرات الآخرة والدنيا.

(٣) قولها: «تخطب درة بنت أبي سلمة» هي بضم الدال وتشديد الراء وهذا لا خلاف فيه. وأما ما حكاه القاضي عياض عن بعض رواة كتاب مسلم: أنه ضبطه درة بفتح الدال المعجمة فتصحيف لا شك فيه.

(٤) قولها: «قال ابنه أم سلمة قلت: نعم» هذا سؤال استبانت ونفي احتمال إرادة غيرها.

١٥- (١) وَحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَاءَ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِلُ، حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ ابْنُ عَامِرٍ، أَخْبَرَنَا

كِلَاهُمَا، عَنْ هِشَامِ ابْنِ عُرْوَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، سَوَاءً.

١٦- (١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ابْنُ الْمُهَاجِرِ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ، أَنَّ مُحَمَّدَ ابْنَ شِهَابٍ كَتَبَ يَذْكُرُ، أَنَّ عُرْوَةَ حَدَّثَهُ، أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ.

أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَتْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! انكِحْ أُخْتِي عُرَّةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتُحِبُّ ذَلِكَ؟» فَقَالَتْ: نَعَمْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيَةٍ، وَأَحَبُّ مِنْ شَرِكَتِي فِي خَيْرٍ، أُخْتِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَجِلُّ لِي» قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَإِنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَنْكِحَ دُرَّةَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: «بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رِيبَتِي فِي حِجْرِي مَا حَلَّتْ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ^(١)، أَرْضَعْتَنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثَوْبِيَّةُ^(٢)، فَلَا تَعْرِضْنِ عَلَيَّ بَنَاتِكُنْ وَلَا أَخَوَاتِكُنْ^(٣)».

(١) قوله ﷺ: «لو أنها لم تكن ريبتي في حجري ما حلت لي إنها ابنة أخي من الرضاعة» معناه: أنها حرام علي بسببين: كونها ربية وكونها بنت أخي، فلو فقد أحد السببين حرمت بالآخر، والربية بنت الزوجة مشتقة من الرب وهو الإصلاح؛ لأنه يقوم بأمورها ويصلح أحوالها، ووقع في بعض كتب الفقه: أنها مشتقة من التربية وهذا غلط فاحش، فإن من شرط الاشتقاق الاتفاق في الحروف الأصلية ولام الكلمة وهو الحرف الأخير مختلف، فإن آخر رب باء موحدة، وفي آخر ربي ياء مشددة من تحت والهاء أعلم.

والحجر بفتح الحاء وكسرها. وأما قوله ﷺ: «ريبتي في حجري» ففيه حجة للداود الظاهري: أن الربية لا تحرم إلا إذا كانت في حجر زوج أمها، فإن لم تكن في حجره فهي حلال له، وهو موافق لظاهر قوله تعالى: «وربائبكم اللاتي في حجوركم» ومذهب العلماء كافة سوى داود: أنها حرام سواء كانت في حجره أم لا، قالوا: والتقييد إذا خرج على سبب لكونه الغالب لم يكن له مفهوم يعمل به فلا يقصر الحكم عليه، ونظيره قوله تعالى: «ولا تقتلوا أولادكم من إملاق» ومعلوم أنه يحرم قتلهم بغير ذلك أيضاً، لكن خرج التقييد بالإملاق لأنه الغالب. وقوله تعالى: «ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصناً» ونظائره في القرآن كثيرة.

(٢) قوله ﷺ: «أرضعتني وأباهما ثوبية» أباهما بالباء الموحدة أي: أرضعت أنا وأبوها أبو سلمة. من ثوبية بشاء مثلثة مضمومة ثم واو مفتوحة ثم ياء التصغير ثم ياء موحدة ثم هاء وهي: مولاة لأبي هب ارتضع منها ﷺ قبل حليلة السعدية رضي الله عنها.

(٣) قوله ﷺ: «فلا تعرضن علي بناتكن ولا أخواتكن» إشارة إلى أخت أم حبيبة وبنت أم سلمة واسم أخت أم حبيبة هذه عزة بفتح العين

(٢) قوله ﷺ: «لا تحرم المصّة والمصّتان».

وفي رواية أخرى: «لا تحرم الإملاجة والإملاجتان». وفي رواية: «قال: يا نبي الله هل تحرم الرضعة الواحدة؟ قال: لا». وفي رواية عائشة قالت: «كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ثم نسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن» أما الإملاجة فبكر الهمة والجيم المخففة وهي المصّة، يقال: ملج الصبي أمه وأملجته.

١٩- () وحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُعَاذُ ابْنِ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ صَالِحِ ابْنِ أَبِي مَرْثَمٍ، أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْحَارِثِ.

عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي غَامِرِ ابْنِ صَنْعَصَعَةَ قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! هَلْ تُحَرِّمُ الرُّضْعَةَ الْوَاحِدَةَ؟ قَالَ: «لا».

٢٠- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ بَشْرٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْحَارِثِ.

أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ حَدَّثَتْ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لا تُحَرِّمُ الرُّضْعَةَ أَوْ الرُّضْعَتَانِ، أَوْ الْمَصَّةُ أَوْ الْمَصَّتَانِ»..

٢١- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

أَمَّا إِسْحَاقُ فَقَالَ، كَرَوَايَةِ ابْنِ بَشْرٍ «أَوْ الرُّضْعَتَانِ أَوْ الْمَصَّتَانِ». وَأَمَّا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فَقَالَ: «وَالرُّضْعَتَانِ وَالْمَصَّتَانِ».

٢٢- () وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا بِشْرُ ابْنِ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ ابْنِ سَلَمَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْحَارِثِ ابْنِ تَوْفَلٍ.

عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لا تُحَرِّمُ الْإِمْلَاجَةَ وَالْإِمْلَاجَتَانِ».

٢٣- () حَدَّثَنِي أَحْمَدُ ابْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا حَبَّانٌ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ^(١)، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْحَارِثِ.

عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ: أَلَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةُ؟ فَقَالَ: «لا».

(١) قوله: «حدثنا حبان حدثنا همام» هو حبان بن هلال وهو بفتح

المهملة وقد سماها في الرواية الأخرى وهذا محمول على أنها لم تعلم حيثئذ تحريم الجمع بين الأختين، وكذا لم تعلم من عرض بنت أم سلمة تحريم الربية، وكذا لم تعلم من عرض بنت حمزة تحريم بنت الأخ من الرضاعة أو لم تعلم أن حمزة أخ له من الرضاع والله أعلم.

١٦- () وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ شُعَيْبٍ ابْنُ اللَّيْثِ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، حَدَّثَنِي عَقِيلُ ابْنُ خَالِدٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حَمِيدٍ، أَخْبَرَنِي يَغْقُوبُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ الزُّهْرِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مُسْلِمٍ، كِلَاهُمَا، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِإِسْنَادِ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ نَحْوَ حَدِيثِهِ.

وَلَمْ يَسْمَعْ أَحَدٌ مِنْهُمْ فِي حَدِيثِهِ، عَزَّةَ، غَيْرَ يَزِيدَ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ.

٥- باب في المصّة والمصّتان

١٧- (١٤٥٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ ثَمَرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (ح). وَحَدَّثَنَا سُؤَيْدُ ابْنِ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ ابْنِ سُلَيْمَانَ. كِلَاهُمَا، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الزُّبَيْرِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (وَقَالَ سُؤَيْدُ وَزُهَيْرٌ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ): «لا تُحَرِّمُ الْمَصَّةَ وَالْمَصَّتَانِ».

١٨- (١٤٥١) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، كُلُّهُمْ، عَنِ الْمُعْتَمِرِ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ ابْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَيُّوبَ، يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْحَارِثِ.

عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ، قَالَتْ: دَخَلَ أَغْرَابِيُّ عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِي، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنِّي كَانَتْ لِي امْرَأَةٌ فَتَزَوَّجْتُ عَلَيْهَا أُخْرَى، فَزَعَمَتْ امْرَأَتِي الْأُولَى أَنَّهَا أَرْضَعَتْ امْرَأَتِي الْخُدْنَى^(١) رَضْعَةً أَوْ رَضْعَتَيْنِ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «لا تُحَرِّمُ الْإِمْلَاجَةَ وَالْإِمْلَاجَتَانِ»^(٢)..

قال عمرو في روايته: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْحَارِثِ ابْنِ تَوْفَلٍ.

(١) قوله: «امرأتي الخدني» هو بضم الحاء وإسكان الدال أي: الجليدة.

الواحد إذا توجه إليه قاصح يوقف عن العمل به وهذا إذا لم يجيء إلا بأحاد، مع أن العادة يجتبه متواتراً توجب ربه والله أعلم.

واعترضت الشافعية على المالكية بحديث المصة والمصتان وأجابوا عنه بأجوبة باطلة لا ينبغي ذكرها، لكن نبه عليها خوفاً من الاغترار بها، منها: أن بعضهم ادعى أنها منسوخة وهذا باطل لا يثبت بمجرد الدعوى. ومنها: أن بعضهم زعم أنه موقوف على عائشة وهذا خطأ فاحش، بل قد ذكره مسلم وغيره من طرق صحاح مرفوعاً من رواية عائشة ومن رواية أم الفضل. ومنه: أن بعضهم زعم أنه مضطرب وهذا غلط ظاهر وجسارة على رد السنن بمجرد الهوى وتوهين صحيحها لنصرة المذاهب، وقد جاء في اشتراط العدد أحاديث كثيرة مشهورة والصواب اشتراطه، قال القاضي عياض: وقد شد بعض الناس فقال: لا يثبت الرضاع إلا بعشر رضعات وهذا باطل مردود والله أعلم.

٢٥- () حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَنْعَنِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى (وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ)، عَنْ عُمَرَ؛

أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تَقُولُ (وَهِيَ تَذْكُرُ الَّذِي يُحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ) قَالَتْ عُمَرُ: فَقَالَتْ عَائِشَةُ: نَزَلَ فِي الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحْرَمْنَ، ثُمَّ نَسِخْنَ: بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُنَّ فِيهَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ^(١).

٢٥- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى ابْنَ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ؛ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تَقُولُ، بِمِثْلِهِ.

٧- باب رِضَاعَةِ الْكَبِيرِ

٢٦- (١٤٥٣) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ؛ قَالَتْ: جَاءَتْ سَهْلَةَ بِنْتُ سُهَيْلٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَرَى فِي وَجْهِ أَبِي خُذِيفَةً مِنْ دُخُولِ سَالِمٍ (وَهُوَ خَلِيفَةُ). فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَرْضِعِيهِ». قَالَتْ: وَكَيْفَ أَرْضِعُهُ؟ وَهُوَ رَجُلٌ كَبِيرٌ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ رَجُلٌ كَبِيرٌ».

زَادَ عَمْرُو فِي حَدِيثِهِ: وَكَانَ قَدْ شَهِدَ بَذْرًا.

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي عُمَرَ: فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٢٧- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا، عَنِ الثَّقَفِيِّ.

قَالَ: ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ

الحاء وبالباء الموحدة، وذكر مسلم سهلة بنت سهيل امرأة أبي حذيفة وارضاعها سالماً وهو رجل، واختلف العلماء في هذه المسألة فقالت عائشة وداود: ثبت حرمة الرضاع برضاع البالغ كما ثبت برضاع الطفل لهذا الحديث، وقال سائر العلماء من الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار إلى الآن: لا يثبت إلا بإرضاع من له دون ستين إلا أبا حنيفة فقال: ستين ونصف، وقال زفر: ثلاث سنين. وعن مالك رواية: ستين وإيام، واحتج الجمهور بقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يَرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلِينَ كَامِلِينَ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ﴾ وبالحديث الذي ذكره مسلم بعد هذا إنما الرضاعة من الجماعة وبأحاديث مشهورة، وحملوا حديث سهلة على أنه مختص بها وبسالم، وقد روي مسلم عن أم سلمة وسائر أزواج رسول الله ﷺ أنهن خالفن عائشة في هذا والله أعلم.

٦- باب التحريم بخمسة رضعات

٢٤- (١٤٥٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عُمَرَ.

عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ فِيهَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحْرَمْنَ، ثُمَّ نَسِخْنَ: بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُنَّ فِيهَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ^(١).

(١) وقولها: فتوفي رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ هو بضم الياء من يقرأ ومعناه أن النسخ بخمس رضعات تأخر إنزاله جناً حتى أنه ﷺ توفي وبعض الناس يقرأ خمس رضعات ويجعلها قرآناً متلوأ لكونه لم يبلغه النسخ لقرب عهده. فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك واجمعوا على أن هذا لا يتلى، والنسخ ثلاثة أنواع: أحدها: ما نسخ حكمه وتلاوته كعشر رضعات. والثاني: ما نسخت تلاوته دون حكمه كخمس رضعات وكالشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما. والثالث: ما نسخ حكمه وبقيت تلاوته وهذا هو الأكثر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَنكُم وَيَنزِلُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَةً لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ الآية والله أعلم.

واختلف العلماء في القدر الذي يثبت به حكم الرضاع فقالت عائشة والشافعي وأصحابه: لا يثبت بأقل من خمس رضعات. وقال جمهور العلماء: يثبت برضعة واحدة، حكاه ابن المنذر عن علي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وعطاء وطلوس وابن المسيب والحسن ومكحول والزهرى وقتادة والحكم وحماد ومالك والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة رضي الله عنهم. وقال أبو ثور وأبو عبيد وابن المنذر وداود: يثبت بثلاث رضعات ولا يثبت بأقل. فأما الشافعي وموافقه فأخذوا بحديث عائشة خمس رضعات معلومات. وأخذ مالك بقوله تعالى: ﴿وَأَمْهَاتِكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ ولم يكن عدداً. وأخذ داود بمفهوم حديث: «لا تحرم المصة والمصتان» وقال: هو مبين للقرآن. واعترض أصحاب الشافعي على المالكية فقالوا: إنما كانت تحصل الدلالة لكم لو كانت الآية «واللاتي أَرْضَعْنَكُمْ أمهاتكم». واعترض أصحاب مالك على الشافعية بأن حديث عائشة هذا لا يحتاج به عندكم وعند محققي الأصوليين لأن القرآن لا يثبت بخبر الواحد، وإذا لم يثبت قرآناً لم يثبت بخبر الواحد عن النبي ﷺ، لأن خبر

أَيُّ حُذِيفَةَ مِنْهُ شَيْءٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْضِعِيهِ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْكَ». [أخرجه البخاري: ٤٠٠٠، ٥٠٨٨].

(١) وقولها «يدخل عليك الغلام الأيفع» هو بالياء المثناة من تحت وبالفاء وهو الذي قارب البلوغ ولم يبلغ وجمعه أيفاع وقد أيفع الغلام وفع وهو يافع والله أعلم.

٣٠- () وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَهَارُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، (وَاللَّفْظُ لَهُارُونَ) قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ ابْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ حُمَيْدَ ابْنَ نَافِعٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ تَقُولُ:

سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ لِعَائِشَةَ: وَاللَّهِ! مَا تَطِيبُ نَفْسِي أَنْ يَرَانِي الْغُلَامُ قَدْ اسْتَغْنَى، عَنِ الرُّضَاعَةِ، فَقَالَتْ: لِمَ؟ قَدْ جَاءَتْ سَهْلَةَ بِنْتُ سُهَيْلٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي لَأَرَى فِي وَجْهِ أَبِي حُذِيفَةَ مِنْ دُخُولِ سَالِمٍ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْضِعِيهِ». فَقَالَتْ: إِنَّهُ ذُو لِحْيَةٍ، فَقَالَ: «أَرْضِعِيهِ يَذْهَبَ مَا فِي وَجْهِ أَبِي حُذِيفَةَ». فَقَالَتْ: وَاللَّهِ! مَا عَرَفْتُهُ فِي وَجْهِ أَبِي حُذِيفَةَ.

٣١- (١٤٥٤) حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ شُعَيْبٍ ابْنُ اللَّيْثِ حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، حَدَّثَنِي عَقِيلُ ابْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو عُبَيْدَةَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ رَمْعَةَ، أَنَّ أُمَّهُ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ..

أَنَّ أُمَّهَا أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ تَقُولُ: أَبَى سَائِرُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَدْخُلْنَ عَلَيْهِنَّ أَحَدًا يَبْلُغُ الرُّضَاعَةَ، وَقُلْنَ لِعَائِشَةَ: وَاللَّهِ! مَا نَرَى هَذَا إِلَّا رُخْصَةً أَرْخَصَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِسَالِمٍ خَاصَّةً، فَمَا هُوَ يَدْخُلُ عَلَيْنَا أَحَدٌ بِهِذِهِ الرُّضَاعَةَ، وَلَا رَائِنَا.

٨- باب إنما الرضاعة من المجاعة

٣٢- (١٤٥٥) حَدَّثَنَا هُنَادُ ابْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ أَشْعَثِ ابْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ:

قَالَتْ عَائِشَةُ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي رَجُلٌ قَاعِدٌ، فَاسْتَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَرَأَيْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ، قَالَتْ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهُ أَخِي مِنَ الرُّضَاعَةِ، قَالَتْ فَقَالَ: «انْظُرُونِ إِخْوَتَكُمْ مِنَ الرُّضَاعَةِ، فَإِنَّمَا الرُّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ». [أخرجه البخاري: ٢٦٤٧، ٥١٠٢].

أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ الْقَاسِمِ.

عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّ سَالِمًا مَوْلَى أَبِي حُذِيفَةَ كَانَ مَعَ أَبِي حُذِيفَةَ وَأَهْلِهِ فِي بَيْتِهِمْ، فَاتَتْ (تَعْنِي ابْنَةَ سُهَيْلٍ) النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ سَالِمًا قَدْ بَلَغَ مَا يَبْلُغُ الرُّجَالُ، وَعَقَلَ مَا عَقَلُوا وَإِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْنَا، وَإِنِّي أَظُنُّ أَنَّ فِي نَفْسِ أَبِي حُذِيفَةَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «أَرْضِعِيهِ تَحْرُمِي عَلَيْهِ، وَيَذْهَبِ الَّذِي فِي نَفْسِ أَبِي حُذِيفَةَ». فَجَعَلَتْ تَقُولُ: إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُهُ، فَذَهَبَ الَّذِي فِي نَفْسِ أَبِي حُذِيفَةَ.

٢٨- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ، (وَاللَّفْظُ لَابْنِ رَافِعٍ) قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ الْقَاسِمَ ابْنَ مُحَمَّدٍ ابْنَ أَبِي بَكْرٍ أَخْبَرَهُ:

أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ؛ أَنَّ سَهْلَةَ بِنْتَ سُهَيْلٍ ابْنِ عَمْرِو جَاءَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ سَالِمًا (لِسَالِمٍ مَوْلَى أَبِي حُذِيفَةَ) مَعَنَا فِي بَيْتِنَا، وَقَدْ بَلَغَ مَا يَبْلُغُ الرُّجَالُ وَعَلِمَ مَا يَعْلَمُ الرُّجَالُ، قَالَ: «أَرْضِعِيهِ»^(١) تَحْرُمِي عَلَيْهِ. قَالَ: فَمَكَثْتُ سَنَةً أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا لَا أَحْدَثُ بِهِ وَهْنَةً^(٢)، ثُمَّ لَقِيتُ الْقَاسِمَ فَقُلْتُ لَهُ: لَقَدْ حَدَّثَنِي حَدِيثًا مَا حَدَّثْتُهُ بَعْدُ، قَالَ: فَمَا هُوَ؟ فَأَخْبَرْتُهُ قَالَ: فَحَدَّثْتُهُ عَنِّي، أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْنِي.

(١) قوله ﷺ: «أرضعيه» قال القاضي: لعلها حلبته ثم شربه من غير أن يمس ثديها ولا التقت بشرتها وهذا الذي قاله القاضي حسن، ويحتمل أنه عفي عن مسه للحاجة كما خص بالرضاعة مع الكبر والله أعلم.

(٢) قوله: «مكثت سنة أو قريبا منها لا أحدث به وهنة» هكذا هو في بعض النسخ وهبته من الهية وهي الإجلال، وفي بعضها رهبة بالراء من الرهبة وهي الخوف وهي بكسر الهاء وإسكان الباء وضم التاء وضبطه القاضي، وبعضهم رهبة بإسكان الهاء وفتح الباء ونصب التاء. قال القاضي: هو منصوب بإسقاط حرف الجر والضبط الأول أحسن وهو الموفق للنسخ الآخر وهبته بالواو.

٢٩- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ ابْنِ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ:

قَالَتْ أُمَّ سَلَمَةَ لِعَائِشَةَ: إِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْكَ الْغُلَامُ الْأَيْفَعُ^(١) الَّذِي مَا أَحْبَبُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيَّ، قَالَ: فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَمَا لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْوَةٌ؟ قَالَتْ: إِنَّ امْرَأَةَ أَبِي حُذِيفَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ سَالِمًا يَدْخُلُ عَلَيَّ وَهُوَ رَجُلٌ، وَفِي نَفْسِ

قلت: ويحتمل أن إثباته وحذفه كلاهما صواب، ويكون أبو الخليل سمع بالوجهين فرواه تارة كذا وتارة كذا، وقد سبق في أول الكتاب بيان أمثال هذا.

(٢) قوله: «بعث جيشاً إلى أوطاس» أوطاس موضع عند الطائف يصرف ولا يصرف سبق بيانه قريباً.

(٣) قوله: «فأصابوا لهم سبائاً فكان ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ تخرجوا من غشيانهم من أجل أزواجهن من المشركين فأنزل الله تعالى في ذلك: ﴿والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم﴾» أي: فهن لكم حلال إذا انقضت عدتهن، معنى تخرجوا: خافوا الحرج وهو الإثم من غشيانهم أي: من وطنهن من أجل أنهن زوجات، والمزوجة لا تحل لغير زوجها فأنزل الله تعالى إياحتهن بقوله تعالى: ﴿والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم﴾ والمراد بالمحصنات هنا: الزوجات، ومعناه: والمزوجات حرام على غير أزواجهن إلا ما ملكتم بالسبي فإنه يفسخ نكاح زوجها الكافر وتحل لكم إذا انقضت استبرأها، والمراد بقوله: إذا انقضت عدتهن أي: استبرأوهن وهي بوضع الحمل عن الحامل وبحيضة من الحائض كما جاءت به الأحاديث الصحيحة.

واعلم أن مذهب الشافعي ومن قال بقوله من العلماء: أن المسبية من عبدة الأوثان وغيرهم من الكفار الذين لا كتاب لهم لا يحل وطؤها بملك اليمين حتى تسلم، فما دامت على دينها فهي محرمة، وهؤلاء المسبيات كن من مشركي العرب عبدة الأوثان، فيؤول هذا الحديث وشبهه على أنهم أسلمن وهذا التأويل لا بد منه والله أعلم.

واختلف العلماء في الأمة إذا بيعت وهي مزوجة مسلماً هل يفسخ النكاح وتحل لمشتريها أم لا؟ فقال ابن عباس: يفسخ لعموم قوله تعالى: ﴿والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم﴾ وقال سائر العلماء: لا يفسخ وخصوا الآية بالملوكة بالسبي، قال المازري: هذا الخلاف مبني على أن العموم إذا خرج على سبب هل يقصر على سببه أم لا؟ فمن قال يقصر على سببه لم يكن فيه هنا حجة للمملوكة بالشراء لأن التقدير إلا ما ملكت أيمانكم بالسبي، ومن قال لا يقصر بل يحمل على عمومه قال: يفسخ نكاح المملوكة بالشراء، لكن ثبت في حديث شراء عائشة بريدة أن النبي ﷺ خير بريدة في زوجها فدل على أنه لا يفسخ بالشراء لكن هذا تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد وفيجوازه خلاف والله أعلم.

٣٤- () وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ومحمد ابن المنثي وابن بشار، قالوا: حدثنا عبد الأعلى، عن سعيد، عن قتادة، عن أبي الخليل، أن أبا علقمة الهاشمي حدث..

أن أبا سعيد الخدري حدثهم، أن نبي الله ﷺ بعث، يوم حنين، سرية، بمعنى حديث يزيد ابن زريع.

غير أنه قال: إلا ما ملكت أيمانكم منهن فحلل لكم ولم يذكر: إذا انقضت عدتهن.

٣٢- () وحدثناه محمد ابن المنثي وابن بشار، قالوا: حدثنا محمد ابن جعفر (ح).

وحدثنا عبيد الله ابن معاذ، حدثنا أبي، قالاً جميعاً: حدثنا شعبة (ح).

وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا وكيع (ح).

وحدثني زهير ابن حرب، حدثنا عبد الرحمن ابن مهدي، جميعاً، عن سفيان (ح).

وحدثنا عبد ابن حميد حدثنا حسين الجعفي، عن زائدة، كلهم، عن اشعث ابن أبي الشعثاء، بإسناد أبي الأحوص، بمعنى حديثه.

غير أنهم قالوا: «من المجاعة».

٩- باب جواز وطء المسبية بعد الاستبراء،

وإن كان لها زوج انفسخ نكاحها بالسبي

٣٣- (١٤٥٦) حدثنا عبيد الله ابن عمر ابن ميسرة الفواريري، حدثنا يزيد ابن زريع، حدثنا سعيد ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن صالح، أبي الخليل، عن أبي علقمة الهاشمي^(١).

عن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله ﷺ، يوم حنين، بعث جيشاً إلى أوطاس^(٢)، فلحقوا عدواً، فقاتلوهم فظهروا عليهم، وأصابوا لهم سبائاً، فكان ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ تخرجوا من غشيانهم من أجل أزواجهن من المشركين^(٣)، فأنزل الله عز وجل في ذلك: ﴿والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم﴾ [النساء: ٢٤]. أي فهن لكم حلال إذا انقضت عدتهن.

(١) قوله: «حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن صالح أبي الخليل عن أبي علقمة الهاشمي عن أبي سعيد الخدري» وفي الطريق الثاني «عن عبد الأعلى عن سعيد عن قتادة عن أبي الخليل عن أبي علقمة عن أبي سعيد الخدري»، وفي الطريق الآخر «عن شعبة عن قتادة عن أبي الخليل عن أبي سعيد الخدري». من غير ذكر أبي علقمة، هكنا هو في جميع نسخ بلادنا، وكذا ذكره أبو علي الغساني عن رواية الجلودي وابن ماهان، قال: وكذلك ذكره أبو مسعود الدمشقي، قال: ووقع في نسخة ابن الحذاء بإثبات أبي علقمة بين أبي الخليل وأبي سعيد، قال الغساني: ولا أدري ما صوابه؟ قال القاضي عياض: قال غير الغساني: إثبات أبي علقمة هو الصواب.

وفي هذا الحديث: أن حكم الحاكم لا يجيل الأمر في الباطن، فإذا حكم بشهادة شاهدي زور أو نحو ذلك لم يجز للمحكوم به للمحكوم له، وموضع الدلالة أنه ﷺ حكم به لعبد بن زمة وأنه أخ له ولسودة، وإحتمل بسبب الشبه أن يكون من عتبة فلو كان الحكم يجيل الباطن لما أمرها بالاحتجاب والله أعلم.

(٢) وأما قوله ﷺ «الولد للفراش» فمعناه: أنه إذا كان للرجل زوجة أو مملوكة صارت فراشاً له فانت بولد لمدة الإمكان منه لحقه الولد وصار ولداً يجري بينهما التوارث وغيره من أحكام الولادة، سواء كان موافقاً له في الشبه أم مخالفاً، ومدة إمكان كونه منه ستة أشهر من حين اجتماعهما، أما ما نصير به المرأة فراشاً فإن كانت زوجة صارت فراشاً بمجرد عقد النكاح ونقلوا في هذا الإجماع وشرطوا إمكان الوطء بعد ثبوت الفراش، فإن لم يمكن بأن نكح المغربي مشرقية ولم يفارق واحد منهما وطنه ثم أتت بولد لسته أشهر أو أكثر لم يلحقه لعدم إمكان كونه منه، هذا قول مالك والشافعي والعلماء كافة إلا أبا حنيفة فلم يشترط الإمكان بل اكتفى بمجرد العقد، قال: حتى لو طلق عقب العقد من غير إمكان وطء فولدت لسته أشهر من العقد لحقه الولد، وهذا ضعيف ظاهر الفساد ولا حاجة له في إطلاق الحديث لأنه خرج على الغالب وهو حصول الإمكان عند العقد هذا حكم الزوجية. وأما الأمة فعند الشافعي ومالك تصير فراشاً بالوطء ولا تصير فراشاً بمجرد الملك حتى لو بقيت في ملكه سنتين وأتت بأولاد ولم يطأها ولم يقر بوطئها لا يلحقه أحد منهم، فإذا وطئها صارت فراشاً، فإذا أتت بعد الوطء بولد أو أولاد لمدة الإمكان لحقوه، وقال أبو حنيفة: لا تصير فراشاً إلا إذا ولدت ولداً واستلحقه فما تأتى به بعد ذلك يلحقه إلا أن ينفيه، قال: لأنها لو صارت فراشاً بالوطء لصارت بعقد المالك كالزوجة.

قال أصحابنا: الفرق أن الزوجة تراد للوطء خاصة، فجعل الشرع العقد عليها كالوطء لما كان هو المقصود، وأما الأمة تراد للملك الرقبة وأنواع من المنافع غير الوطء ولهذا يجوز أن يملك أختين وأماً وبنتها، ولا يجوز جمعها بعقد النكاح فلم تصر بنفس العقد فراشاً، فإذا حصل الوطء صارت كالحرّة وصارت فراشاً.

واعلم أن حديث عبد بن زمة المذكور هنا محمول على أنه ثبت مصير أمة أبيه زمة فراشاً لزمة فلها الحق النبي ﷺ به الولد، وثبوت فراشه إما ببيته على إقراره بذلك في حياته، وإما بعلم النبي ﷺ ذلك، وفي هذا دلالة للشافعي ومالك على أبي حنيفة فإنه لم يكن لزمة ولد آخر من هذه الأمة قبل هذا فدل على أنه ليس بشرط خلاف ما قاله أبو حنيفة.

وفي هذا الحديث دلالة للشافعي وموافقيه على مالك وموافقيه في استلحاق النسب لأن الشافعي يقول: يجوز أن يستلحق الوارث نسباً لمورثه بشرط أن يكون حائزاً للإرث أو يستلحقه كل الورثة، وبشرط أن يمكن كون المستلحق ولداً للميت، وبشرط أن لا يكون معروف النسب من غيره، وبشرط أن يصدق المستلحق إن كان عاقلاً بالغاً. وهذه الشروط كلها موجودة في هذا الولد الذي ألحقه النبي ﷺ بزمة حين استلحقه عبد بن زمة، ويتأول أصحابنا هذا تأويلين: أحدهما: أن سورة بنّت زمة أخت عبد استلحقته معه ووافقت في ذلك حتى تكون كل الورثة مستلحقين.

٣٤- () وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ (يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ). حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٣٥- () وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ ابْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: أَصَابُوا سَبِيّاً يَوْمَ أُوطَاسَ، لَهُنَّ أَزْوَاجٌ، فَتَخَوَّفُوا، فَأَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (النساء: الآية ٢٤).

٣٤- () وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ (يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ). حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

١٠- باب الولد للفراش وتوفي الشبهات

٣٦- (١٤٥٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّهَا قَالَتْ: اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فِي غُلَامٍ، فَقَالَ سَعْدٌ: هَذَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ! ابْنُ أَخِي، عَتَبَةُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، عَهْدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ، أَنْظِرْ إِلَيَّ شَبِيهَ، وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: هَذَا أَخِي، يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَلَدَ عَلِيٍّ فِرَاشِ أَبِي، مِنْ وَلَدَيْتِهِ، فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى شَبِيهِ، فَرَأَى شَبِيهَاً^(١) بَيْنَا بَعْتَبَةَ، فَقَالَ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ»^(٢) وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرِ^(٣)، وَاحْتَجَبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةَ^(٤) بَنَتْ زَمْعَةَ. قَالَتْ: فَلَمْ يَرِ سَوْدَةَ قَطُّ.

وَلَمْ يَذْكُرْ مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَوْلَهُ: «يَا عَبْدُ». [أخرجه البخاري:

٢٠٥٢، ٢٢١٨، ٢٤٢١، ٢٥٣٣، ٢٧٤٥، ٤٣٠٣، ٤٦١٩، ٦٧١٥، ٦٧١٦، ٦٨١٧، ٧١٨٢.]

(١) دليل على أن الشبه وحكم القافة إنما يعتمد إذا لم يكن هناك أقوى منه كالفراس، كما لم يحكم ﷺ بالشبه في قصة المتلاعنين مع أنه جاء على الشبه المكروه، واحتج بعض الحنفية وموافقيهم بهذا الحديث على أن الوطء بالزنا له حكم الوطء بالنكاح في حرمة المصاهرة، وبهذا قال أبو حنيفة والأوزاعي والثوري وأحمد. وقال مالك والشافعي وأبو ثور وغيرهم: لا أثر لوطء الزنا بل للزاني أن يتزوج أم المزني بها وبنتها، بل زاد الشافعي: يجوز نكاح البنت المتولدة من مائه بالزنا، قالوا: ووجه الاحتجاج به أن سودة أمرت بالاحتجاب وهذا احتجاج باطل والعجب ممن ذكره لأن هذا على تقدير كونه من الزنا وهو أجني من سودة لا يجز لها الظهور له سواء الحق بالزاني أم لا فلا تعلق به بالمسألة المذكورة.

والتأويل الثاني: أن زمعة مات كافراً فلم ترث سودة لكونها مسلمة وورثه عبد بن زمعة.

(٣) قوله عليه السلام: «الولد للفراش وللعاهر الحجر» قال العلماء: العاهر الزاني، وعهرت زنت، والعهر الزنا، ومعنى له الحجر: أي له الحية ولا حق له في الولد، وعادة العرب أن تقول له الحجر وفيه الأثلب، وهو التراب، ونحو ذلك يريدون ليس له إلا الحية، وقيل: المراد بالحجر هنا أنه يرحم بالحجارة وهذا ضعيف لأنه ليس كل زان يرحم وإنما يرحم المحسن خاصة ولأنه لا يلزم من رجعة نفي الولد عنه، والحديث إنما ورد في نفي الولد عنه.

(٤) وأما قوله عليه السلام: «واحتجبي منه يا سودة» فأمرها به ندباً واحتياطاً لأنه في ظاهر الشرع أخوها لأنه الحق بابيها، لكن لما رأى الشبه بين بعتة بن أبي وقاص خشي أن يكون من مائه فيكون اجنبياً منها فأمرها بالاحتجاب منه احتياطاً. قال المازري: وزعم بعض الحنفية: أنه إنما أمرها بالاحتجاب لأنه جاء في رواية: احتجبي منه فإنه ليس باخ لك، وقوله: ليس باخ لك لا يعرف في هذا الحديث بل هي زيادة باطلة مردودة والله أعلم. قال القاضي عياض رحمته الله: كانت عادة الجاهلية إلحاق النسب بالزنا، وكانوا يستأجرون الإمام للزنا، فإن اعترفت الأم بأنه له الحق به فجاء الإسلام بإبطال ذلك وإلحاق الولد بالفراش الشرعي، فلما تخاصم عبد بن زمعة وسعد بن أبي وقاص وقام سعد بما عهد إليه أخوه عتبة من سيرة الجاهلية ولم يعلم سعد بطلان ذلك في الإسلام ولم يكن حصل إلحاقه في الجاهلية إما لعدم الدعوى وإما لكون الأم لم تعترف به لعبته واحتج عبد بن زمعة بأنه ولد على فراش أبيه فحكم له به النبي صلى الله عليه وسلم.

٣٦- () حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ.

كِلَاهُمَا، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

غَيْرَ أَنْ مَعْمَرًا وَابْنَ عُيَيْنَةَ، فِي حَدِيثِهِمَا «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ».

وَلَمْ يَذْكُرَا «وَاللِّعَاهِرِ الْحَجَرُ».

٣٧- (١٤٥٨) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ ابْنِ

حُمَيْدٍ.

قال ابن رافع، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ

وَاللِّعَاهِرِ الْحَجَرُ». [إخرجه البخاري: ٦٧٥٠، ٦٨١٨].

٣٧- () وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ مَنْصُورٍ، وَزُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ،

وَعَبْدُ الْأَعْلَى ابْنُ حَمَادٍ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ،

عَنِ الزُّهْرِيِّ.

أَمَّا ابْنُ مَنْصُورٍ فَقَالَ: عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَأَمَّا عَبْدُ الْأَعْلَى فَقَالَ: عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَوْ، عَنْ سَعِيدٍ،

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَقَالَ زُهَيْرٌ: عَنْ سَعِيدٍ أَوْ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ،

أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَقَالَ عَمْرُو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ مَرَّةً، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ

وَأَبِي سَلَمَةَ، وَمَرَّةً، عَنْ سَعِيدٍ أَوْ أَبِي سَلَمَةَ، وَمَرَّةً، عَنْ سَعِيدٍ،

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، بِمِثْلِ حَدِيثِ مَعْمَرٍ.

١١- باب العمل بالحق القائف الولد

٣٨- (١٤٥٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ ابْنُ رُمْحٍ،

قَالَا: أَخْبَرَنَا، اللَّيْثُ (ح).

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ

عُرْوَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم دَخَلَ عَلَيَّ

مَسْرُورًا، تَبَرَّقَ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ، فَقَالَ: «أَلَمْ تَرَيَ أَنْ مَجْزَرًا نَظَرَ

آتِفًا إِلَى زَيْدِ ابْنِ خَارِثَةَ وَأَسَامَةَ ابْنِ زَيْدٍ، فَقَالَ: إِنَّ بَعْضَ هَذِهِ

الْأَقْدَامِ لَمِنْ بَعْضٍ» ^(١). [إخرجه البخاري: ٣٥٥٥، ٣٧٣١، ٦٧٧٠، ٦٧٧١].

(١) قوله: «عن عائشة أنها قالت: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل علي

مسروراً تبرق أسارير وجهه فقال: ألم ترى أن مجزراً نظراً آتفاً إلى زيد بن

خارثة وأسامة بن زيد فقال: إن بعض هذه الأقدام لمن بعض» قال أهل

اللغة: قوله تبرق بفتح التاء وضم الراء أي: تضيء وتستتير من السرور

والفرح، والأسارير هي: الخطوط التي في الجهة واحداً سر وسرور وجمعه

أسرار وجمع الجمع أسارير.

وأما مجزراً فميم مضمومة ثم جيم مفتوحة ثم زاي مشددة مكسورة

ثم زاي أخرى هذا هو الصحيح المشهور. وحكى القاضي عن الدارقطني

وعبد الغني أنهما حكيا عن ابن جريج: أنه بفتح الزاي الأولى. وعن ابن

عبد البر وأبي علي الغساني: أن ابن جريج قال: إنه عجزز بإسكان الحاء

المهملة وبعدها راء والصواب الأول، وهو من بني مدلج بضم الميم

وإسكان الدال وكسر اللام، قال العلماء: وكانت القيافة فيهم وفي بني أسد

تعترف لهم العرب بذلك، ومعنى نظر آتفاً أي: قريباً وهو بمد الهمة على

المشهور ويقصرها وقرئ بهما في السبع.

قال القاضي: قال المازري: وكانت الجاهلية تقدر في نسب أسامة

لكونه أسود شديد السواد وكان زيد أبيض، كذا قاله أبو داود عن أحمد بن

صالح، فلما قضى هذا القائف بإلحاق نسبه مع اختلاف اللون وكانت

الجاهلية تعتمد قول القائف، فرح النبي صلى الله عليه وسلم لكونه زاجراً لهم عن الطعن في

النسب. قال القاضي: قال غير أحمد بن صالح كان زيد أضر اللون وأم أسامة هي: أم أيمن واسمها: بركة وكانت حبشية سوداء، قال القاضي: هي بركة بنت عصف بن ثعلبة بن عمرو بن حصين بن مالك بن سلمة بن عمرو بن النعمان والله أعلم. واختلف العلماء في العمل بقول القائف فنفاه أبو حنيفة وأصحابه والثوري وإسحاق وأئنه الشافعي وجماعه العلماء والمشهور عن مالك إنباته في الإماء ونفيه في الحرائر، وفي رواية عنه: إنباته فيهما.

ودليل الشافعي حديث مجزأ؛ لأن النبي ﷺ فرح لكونه وجد في أمته من يميز أنسابها عند اشتباهها، ولو كانت القيافة باطلة لم يحصل بذلك سرور، واتفق القائلون بالقائف على أنه يشترط فيه العدالة، واختلفوا في أنه هل يكفي بواحد والأصح عند أصحابنا: الاكتفاء بواحد وبه قال ابن القاسم المالكي، وقال مالك: يشترط اثنان وبه قال بعض أصحابنا.

وهذا الحديث يدل للاكتفاء بواحد. واختلف أصحابنا في اختصاصه ببني مدلج والأصح أنه لا يختص، واتفقوا على أنه يشترط أن يكون خبيراً بهذا مجرباً، واتفق القائلون بالقائف على: أنه إنما يكون فيما أشكل من وطئ محترمين كالشترى والبائع يطآن الجارية المبيعة في طهر قبل الاستبراء من الأول، فتأتي بولد لست أشهر فصاعداً من وطء الثاني، ولدون أربع سنين من وطء الأول، وإذا رجعا إلى القائف فالحقه بأحدهما لحق به، فإن أشكل عليه أو نفاه عنهما ترك الولد حتى يبلغ فيتسب إلى من يميل إليه منهما، وإن الحقه بهما فمذهب عمر بن الخطاب ومالك والشافعي: أنه يتركه يبلغ فيتسب إلى من يميل إليه منهما. وقال أبو ثور وسحنون: يكون ابناً لهما. وقال الماجشون ومحمد بن مسلمة المالكيان: يلحق بأكثرهما له شبهاً، قال ابن مسلمة: إلا أن يعلم الأول فيلحق به.

واختلف النافون للقائف في الولد المتنازع فيه فقال أبو حنيفة: يلحق بالرجلين المتنازعين فيه ولو تنازع فيه امرأتان لحق بهما. وقال أبو يوسف ومحمد: يلحق بالرجلين ولا يلحق إلا بامرأة واحدة، وقال إسحاق: يقرع بينهما.

٣٩- () وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَرُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو) قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ مَسْرُوراً، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ! أَلَمْ تَرَيِ أَنْ مُجَزَّراً الْمُدْلَجِي دَخَلَ عَلَيَّ، فَرَأَى أَسَامَةَ وَزَيْدًا وَعَلَيْهِمَا قَطِيفَةٌ قَدْ غَطَّيَا رُؤُوسَهُمَا، وَبَدَتْ أَقْدَامُهُمَا فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ».

٤٠- () وَحَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاحِمٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: دَخَلَ قَائِفٌ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَاهِدٌ، وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَزَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ مُضْطَجِعَانِ، فَقَالَ: «إِنَّ هَذِهِ

٤٠- () وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ وَابْنُ جُرَيْجٍ.

كُلُّهُمْ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِمَعْنَى حَدِيثِهِمْ. وَزَادَ فِي حَدِيثِ يُونُسَ: وَكَانَ مُجَزَّراً قَائِفاً..

١٢- باب قدر ما تستحقه البكر والثيب من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف

٤١- (١٤٦٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ) قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْحَارِثِ ابْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا^(١)، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ لَكَ، وَإِنْ سَبَعْتُ لَكَ سَبَعْتُ لِنِسَائِي^(٢)».

(١) قوله: «عن سفیان بن محمد بن أبي بكر عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبيه عن أم سلمة: أن رسول الله ﷺ لما تزوج أم سلمة أقام عندها ثلاثاً الخ». وفي رواية مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبي بكر بن عبد الرحمن: «أن النبي ﷺ حين تزوج أم سلمة. وكذا رواه من رواية سليمان بن بلال مرسلًا، ورواه بعد هذا من رواية حفص بن غياث متصلًا كرواية سفیان، قال الدارقطني: قد أرسله عبد الله بن أبي بكر وعبد الرحمن بن حميد كما ذكره مسلم، وهذا الذي ذكره الدارقطني من استدراكه هذا على مسلم فاسد؛ لأن مسلماً رحمه الله قد بين اختلاف الرواية في وصله إرساله ومذهبه، ومذهب الفقهاء والأصوليين ومحققي الحديثين: أن الحديث إذا روي متصلًا ومرسلًا حكم بالاتصال ووجب العمل به؛ لأنها زيادة ثقة وهي مقبولة عند الجماهير فلا يصح استدراك الدارقطني والله أعلم.

(٢) قوله ﷺ «لأم سلمة رضي الله عنها لما تزوجها وأقام عندها ثلاثاً: إنه ليس بك على أهلك هوان إن شئت سبعت لك وإن سبعت لك سبعت لنسائي» وفي رواية: «وإن شئت ثلثت ثم درت قالت ثلث» وفي رواية: «دخل عليهما فلما أراد أن يخرج أخذت بثوبه فقال رسول الله: إن شئت زدتك وحاسبتك للبكر سبع وللثيب ثلاث» وفي حديث أنس: «للبكر سبع وللثيب ثلاث» أما قوله ﷺ: «ليس بك على أهلك هوان»

الله ﷺ حين تزوج أم سلمة، وأصبحت عنده قال: «لها ليس بك على أمك هوان، إن شئت سبغت عندك، وإن شئت نلت ثم دنت». قالت: نلت.

٤٢- () وحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ (يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ)، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ.

عَنْ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ فَدَخَلَ عَلَيْهَا، فَازَادَ أَنْ يَخْرُجَ اخَذَتْ بِثَوْبِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ شِئْتَ زِدْتُكَ وَحَاسَبْتُكَ بِهِ، لِلْبَكْرِ سَبْعٌ وَلِلثِيْبِ ثَلَاثٌ».

٤٢- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو ضَمْرَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٤٣- () حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا حَفْصُ (يَعْنِي ابْنَ غِيَاثٍ)، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ ابْنِ أَيْمَنَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْخَارِثِ ابْنِ هِشَامٍ.

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، ذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا، وَذَكَرَ أَشْيَاءَ، هَذَا فِيهِ، قَالَ: «إِنْ شِئْتَ أَنْ أُسَبِّحَ لَكَ وَأُسَبِّحَ لِنِسَائِي، وَإِنْ سَبَّغْتَ لَكَ سَبَّغْتُ لِنِسَائِي».

٤٤- (١٤٦١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: إِذَا تَزَوَّجَ الْبَكْرُ عَلَى الثَّيْبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيْبُ عَلَى الْبَكْرِ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا.

قَالَ خَالِدٌ: وَلَوْ قُلْتُ: إِنَّهُ رَفَعَهُ لَصَدَقْتُ^(١)، وَلَكِنَّهُ قَالَ: السُّنَّةُ كَذَلِكَ. [أخرجه البخاري: ٥٢١٣].

(١) قوله: «قال خالد: ولو قلت إنه رفعه لصدقت» وفي الرواية الأخرى: «لو شئت قلت: رفعه إلى النبي ﷺ معناه أن هذه اللفظة وهي قوله: من السنة كذا صريحة في رفعه فلو شئت أن أقولها بناء على الرواية بالمعنى لقلتها ولو قلناها كنت صادقاً والله أعلم.

٤٥- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ أَيُّوبَ وَخَالِدِ الْحَدَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ.

عَنْ أَنَسٍ قَالَ: مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَ الْبَكْرِ سَبْعًا^(١). قَالَ خَالِدٌ: وَلَوْ شِئْتُ قُلْتُ: رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. [أخرجه البخاري: ٥٢١٤].

فمعناه لا يلحقك هوان ولا يضيع من حَقِّك شيء بل تأخذه كاملاً. ثم بين ﷺ حقها وأنها غيرة بين ثلاث بلا قضاء وبين سبع ويقضي لباقي نسائه، لأن في الثلاث مزية بعدم القضاء، وفي السبع مزية لها بتواليها وكمال الأنس فيها، فاختلفت الثلاث لكونها لا تقضى وليقرب عوده إليها فإنه يطوف عليهن ليلة ليلة ثم يأتيها، ولو أخذت سبعاً طاف بعد ذلك عليهن سبعاً سبعا فظالت غيبته عنها. قال القاضي: المراد بأمالك هنا: نفسه ﷺ أي لا أفعل فعلاً به هوانك علي.

وفي هذا الحديث استحباب ملاطفة الأهل والعيال وغيرهم، وتقريب الحق من فهم المخاطب ليرجع إليه، وفيه العدل بين الزوجات، وفيه أن حق الزفاف ثابت للمزوجة وتقدم به على غيرها، فإن كانت بكراً كان لها سبع ليال بأيامها بلا قضاء، وإن كانت ثيباً كان لها الخيار إن شاءت سبعاً ويقضي السبع لباقي النساء، وإن شاءت ثلاثاً ولا يقضي، هذا مذهب الشافعي وموافقيه، وهو الذي ثبت فيه هذه الأحاديث الصحيحة، ومن قال به مالك وأحمد وإسحاق وأبو ثور وابن جرير وجمهور العلماء، وقال أبو حنيفة والحكم وحامد: يجب قضاء الجميع في الثيب والبكر، واستدلوا بالظواهر الواردة بالعدل بين الزوجات.

وحجة الشافعي هذه الأحاديث وهي غصصة للظواهر العامة. واختلف العلماء في أن هذا الحق للزوج أو للزوجة الجديدة. ومذهبنا ومذهب الجمهور: أنه حق لها، وقال بعض المالكية: حق له على بقية نسائه، واختلفوا في اختصاصه بمن له زوجات غير الجليدة.

قال ابن عبد البر: جمهور العلماء على أن ذلك حق للمرأة بسبب الزفاف سواء كان عنده زوجة أم لا لعموم الحديث: إذا تزوج البكر أقام عندها سبعاً، وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثاً، لم يخص من لم يكن له زوجة. وقالت طائفة: الحديث فيمن له زوجة أو زوجات غير هذه لأن من لا زوجة له فهو مقيم مع هذه كل دهره مؤنس لها متمتع بها مستمتعة به بلا قاطع، بخلاف من له زوجات فإنه جعلت هذه الأيام للجديدة تأنيساً لها متصلاً لتستقر عسرتها له وتذهب حشمتها ووحشتها منه، ويقضي كل واحد منهما لذته من صاحبه ولا يقطع بالدوران على غيرها. ورجع القاضي عياض هذا القول وبه جزم البغوي من أصحابنا في «فتاويه» فقال: إنما يثبت هذا الحق للجديدة إذا كان عنده أخرى يبيت عندها، فإن لم تكن أخرى أو كان لا يبيت عندها لم يثبت للجديدة حق الزفاف، كما لا يلزمه أن يبيت عند زوجاته ابتداءً، والأول أقوى وهو المختار لعموم الحديث.

واختلفوا في أن هذا المقام عند البكر والثيب إذا كان له زوجة أخرى واجب أم مستحب؟ فمذهب الشافعي وأصحابه وموافقيهم: أنه واجب، وهي رواية ابن القاسم عن مالك، وروى عنه ابن عبد الحكم أنه على الاستحباب.

٤٢- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ.

عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ رَسُولَ

ليلة لأن فيه غاطرة بحقوقهن.

(٣) وأما قوله: «وكن يجتمعن كل ليلة إلى آخره» ففيه: أنه يستحب للزوج أن يأتي كل امرأة في بيتها ولا يدعوهن إلى بيته، لكن لو دعا كل واحدة في نوبتها إلى بيته كان له ذلك وهو خلاف الأفضل، ولو دعاها إلى بيت ضرائرها لم تلزمها الإجابة ولا تكون بالامتناع ناشزة بخلاف ما إذا امتعت من الإتيان إلى بيته لأن عليها ضرراً في الإتيان إلى ضررتها، وهذا الاجتماع كان برضاها وفيه أنه لا يأتي غير صاحبة النوبة في بيتها في الليل بل ذلك حرام علناً إلا لضرورة بأن حضرها الموت أو نحوها من الضرورات، وأما منيعة إلى زينب وقول عائشة: هذه زينب فقيل: إنه لم يكن عمداً بل ظنها عائشة صاحبة النوبة لأنه كان في الليل وليس في البيوت مصابيح، وقيل: كان مثل هذا برضاها.

(٤) وأما قوله: «حتى استخبتا» فهو بخفاء معجزة ثم باء موحدة مفتوحين ثم تاء مشاة فوق من السخب وهو اختلاط الأصوات وارتفاعها، ويقال أيضاً: صخب بالصاد هكذا هو في معظم الأصول، وكذا نقله القاضي عن رواية الجمهور، وفي بعض النسخ «استخبتا» بناء مثلثة أي قالتا: الكلام الرديء، وفي بعضها: «استخبتا» من الاستحياء، ونقل القاضي عن رواية بعضهم استخبتا بناء مثلثة ثم مشاة قال: ومعناه إن لم يكن تصحيحاً: أن كل واحدة حثت في وجه الأخرى التراب، وفي هذا الحديث ما كان عليه النبي ﷺ من حسن الخلق وملاطفة الجميع، وقد يحتج الحنفية بقوله: منيعة ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ ولا حجة فيه فإنه لم يذكر أنه لمس بلا حائل، ولا يحصل مقصودهم حتى يثبت أنه لمس بشرتها بلا حائل ثم صلى ولم يتوضأ وليس في الحديث شيء من هذا.

(٥) وأما قوله: «أحس في أفواههن التراب» فبالغة في زجرهن وقطع خصامهن، وفيه فضيلة لأبي بكر ﷺ وشفقتة ونظرة في المصالح، وفيه إشارة الفضول على صاحبه الفاضل بمصلحته. والله أعلم.

١٤- باب جواز هبتها نوبتها لضررتها

٤٧- (١٤٦٣) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ امْرَأَةً أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أَكُونَ فِي مَسْلَاحِهَا مِنْ سَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ، مِنْ امْرَأَةٍ فِيهَا حِلَّةٌ^(١)، قَالَتْ: فَلَمَّا كَبُرَتْ جَعَلْتُ يَوْمَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِعَائِشَةَ^(٢)، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَدْ جَعَلْتُ يَوْمِي مِنْكَ لِعَائِشَةَ^(٣)، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَئِذٍ: يَوْمَهَا، وَيَوْمَ سَوْدَةَ^(٤). [إخراجه البخاري: ٥٢١٢، ٢٥٩٣، ٢٦٨٨، وسأني بقطعة لم ترد عند مسلم في هذه الطريق برقم: ٢٧٧].

(١) قوله: «عن عائشة رضي الله عنها: ما رأيت امرأة أحب إلي أن أكون في مسلاحها من سودة بنت زمعة من امرأة فيها حلة المسلاح بكسر الميم وبالحاء المعجمة وهو الجلد، ومعناه: أن أكون أنا هي، وزمعة بفتح

(١) قوله: «عن أنس قال: من السنة أن يقيم عند البكر سبعا» هذا اللفظ يقتضي رفعه إلى النبي ﷺ فإذا قال الصحابي: السنة كذا أو من السنة كذا فهو في الحكم كقوله: قال رسول الله ﷺ كذا، هذا مذهبنا ومذهب المحدثين وجماعير السلف والخلف، وجعله بعضهم موقوفاً وليس بشيء.

١٣- باب القسم بين الزوجات،

وَبَيَانُ أَنَّ السُّنَّةَ أَنْ تَكُونَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ لَيْلَةٌ مَعَ يَوْمِهَا^(١)

(١) مذهبنا أنه لا يلزمه أن يقسم لسانه بل له اجتنابهن كلهن، لكن يكره تعطيلهن مخافة من الفتنة عليهن والإصرار بهن، فإن أراد القسم لم يجوز له أن يتبدى بواحدة منهن إلا بقرة، ويجوز أن يقسم ليلة ليلة وليلتين ليلتين وثلاثاً ثلاثاً ولا يجوز أقل من ليلة، ولا يجوز الزيادة على الثلاثة إلا برضاها، هذا هو الصحيح في مذهبنا، وفيه أوجه ضعيفة في هذه المسائل غير ما ذكرته، وافقوا على أنه يجوز أن يطوف عليهن كلهن ويطاهن في الساعة الواحدة برضاها ولا يجوز ذلك بغير رضاها، وإذا قسم كان لها اليوم الذي بعد ليلتها، ويقسم للمريضة والحائض والنفساء لأنه يحصل لها الأُنس به، ولأنه يستمتع بها بغير الوطء من قبله ونظر ولمس وغير ذلك.

قال أصحابنا: وإذا قسم لا يلزمه الوطء ولا التسوية فيه بل له أن يبيت عندهن ولا يطأ واحدة منهن، وله أن يطأ بعضهن في نوبتها دون بعض، لكن يستحب أن لا يعطلهن وأن يسوي بينهن في ذلك كما قلناه والله أعلم.

٤٦- (١٤٦٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ.

عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ تِسْعُ نِسْوَةٍ^(١)، فَكَانَ إِذَا قَسَمَ بَيْنَهُنَّ لَا يَنْتَهِي إِلَى الْمَرْأَةِ الْأُولَى إِلَّا فِي تِسْعٍ^(٢)، فَكَانَ يَجْتَمِعْنَ كُلُّ لَيْلَةٍ فِي بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ يَأْتِيهَا^(٣)، فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ، فَجَاءَتْ زَيْنَبُ فَدَسَتْ يَدَهُ إِلَيْهَا، فَقَالَتْ: هَذِهِ زَيْنَبُ، فَكَفَّ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ، فَتَفَارَقْنَا حَتَّى اسْتَحَبَّتَا^(٤)، وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَمَرَّ أَبُو بَكْرٍ عَلَى ذَلِكَ، فَسَمِعَ اصْرَافَهُمَا، فَقَالَ: اخْرُجْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِلَى الصَّلَاةِ، وَاحْثٌ فِي أَفْوَاهِهِنَّ التُّرَابُ^(٥)، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: الآنَ يَقْضِي النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ فَيَجِيءُ أَبُو بَكْرٍ فَيَفْعَلُ بِي وَيَفْعَلُ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ أَنَا أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ لَهَا قَوْلًا شَدِيدًا، وَقَالَ: أَتَصْنِيَيْنَ هَذَا.

(١) أما قوله: تسع نساء فهن اللاتي توفى عنهن ﷺ وهن: عائشة وحفصة وسودة وزينب وأم سلمة وأم حبيبة وميمونة وجويرية وصفية رضي الله عنهن. ويقال نسوة ونسوة بكسر النون وضمها لغتان: الكسر أفصح وأشهر وبه جاء القرآن العزيز.

(٢) وأما قوله: فكان إذا قسم لمن لا ينتهي إلى الأولى إلا في تسع فمعناه: بعد انقضاء التسع، وفيه أنه يستحب أن لا يزيد في القسم على ليلة

وَمَنْ ابْتِغَيْتَ مَعْنَى عَزَلْتِ ﴿١﴾ [الأحزاب: الآية ٥١]. قَالَتْ قُلْتُ: وَاللَّهِ مَا أَرَى رَبِّكَ إِلَّا يَسَارِعُ لَكَ فِي هَؤُلَاءِ^(٢). [أخرجه البخاري: ٤٧٨٨، ٥١١٣].

(١) قوله: «عن عائشة قالت: كنت أغار على اللاتي وهبن أنفسهن لرسول الله ﷺ وأقول: وتهب المرأة نفسها فلما أنزل الله تعالى: ﴿تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْزِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾ إلى آخره هذا من خصائص رسول الله ﷺ وهو زواج من وهبت نفسها له بلا مهر. قال الله تعالى: ﴿خَالِصَةٌ لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾. واختلف العلماء في هذه الآية وهي قوله تعالى: ﴿تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ﴾ فقيل: ناسخة لقوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ﴾ ومبيحة له أن يتزوج ما شاء. وقيل: بل نسخت تلك الآية بالسنة، قال زيد بن أرقم: تزوج رسول الله ﷺ بعد نزول هذه الآية ميمونة ومليكة وصفية وجويرية. وقالت عائشة: ما مات رسول الله ﷺ حتى أحل له النساء وقيل: عكس هذا، وأن قوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ﴾ ناسخة لقوله تعالى: ﴿تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ﴾ والأول أصح. قال أصحابنا: الأصح أنه ﷺ ما توفي حتى أبيع له النساء مع أزواجه.

(٢) قولها: «ما أرى ربك إلا يسارع في هؤلك» هو بفتح الهمزة من أرى، ومعناه: يخفف عنك ويوسع عليك في الأمور ولهذا خيرك.

٥٠- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: أَمَا تَسْتَحْيِي امْرَأَةً تَهَبُ نَفْسَهَا لِرَجُلٍ؟ حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْزِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾ [الأحزاب: الآية ٥١]. فَقُلْتُ: إِنَّ رَبَّكَ لَيَسَارِعُ لَكَ فِي هَؤُلَاءِ.

٥١- (١٤٦٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، قَالَ:

حَضَرْنَا مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ، جَنَازَةَ مَيْمُونَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ بِسَرَفٍ^(١)، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هَذِهِ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِذَا رَفَعْتُمْ نَعَشَهَا فَلَا تُزْعِزُوا، وَلَا تُزْلِزُوا، وَارْفُقُوا، فَإِنَّهُ كَانَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَسْعُ^(٢)، فَكَانَ يَقْسِمُ لِثَمَانَ^(٣) وَلَا يَقْسِمُ لِوَاحِدَةٍ^(٤).

قَالَ عَطَاءٌ: الَّذِي لَا يَقْسِمُ لَهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حِمْيٍ ابْنِ أَخْطَبٍ. [أخرجه البخاري: ٥٠٦٧].

(١) قوله: «أخبرنا ابن جريج قال: أخبرني عطاء قال: حضرنا مع ابن عباس جنازة ميمونة زوج النبي ﷺ بسرف» اتفق العلماء على أنها توفيت بسرف بفتح السين وكسر الراء وبالفاء وهو مكان بقرب مكة بينه وبينها

الميم وإسكانها، وقولها: من امرأة قال القاضي: من هنا للبيان واستفتاح الكلام ولم ترد عائشة عيب سودة بذلك بل وصفتها بقوة النفس وجودة القرينة وهي الحدة بكسر الحاء.

(٢) قولها: «فلما كبرت جعلت يومها من رسول الله ﷺ لعائشة» فيه جواز هبتها نوبتها لغيرها لأنه حقها، لكن يشترط رضا الزوج بذلك لأن له حقاً في الواهب فلا يفوته إلا برضاه، ولا يجوز أن تأخذ على هذه الهبة عوضاً ويجوز أن تهب للزوج فيجعل الزوج نوبتها لمن شاء، وقيل: يلزمه توزيعها على الباقيات ويجعل الواهب كالمدومة والأول أصح، وللواهب الرجوع متى شاءت فترجع في المستقبل دون الماضي لأن الهبات يرجع فيما لم يقبض منها دون المقبوض.

(٣) وقولها: «جعلت يومها» أي: نوبتها. وهي يوم وليلة.

(٤) وقولها: كان يقسم لعائشة يومين يومها ويوم سودة معناه: أنه كان يكون عند عائشة في يومها، ويكون عندها أيضاً في يوم سودة لا أنه يوالي لها اليومين، والأصح عند أصحابنا: أنه لا يجوز الموالة للموهوب لها إلا برضى الباقيات، وجوزها بعض أصحابنا بغير رضاهن وهو ضعيف.

٤٨- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ.

كُلُّهُمْ، عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ؛ أَنَّ سَوْدَةَ لَمَّا كَبُرَتْ، بِمَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرٍ.

وَرَأَى فِي حَدِيثِ شَرِيكٍ: قَالَتْ: وَكَانَتْ أَوَّلَ امْرَأَةٍ تَزَوَّجَهَا بَعْدِي^(١).

(١) قولها: «وكانت أول امرأة تزوجها بعدي» وكذا ذكره مسلم من رواية يونس عن شريك أنه ﷺ تزوج عائشة قبل سودة، كذا ذكره يونس أيضاً عن الزهري وعن عبد الله بن محمد بن عقيل. وروى عقيل بن خالد عن الزهري: أنه تزوج سودة قبل عائشة، قال ابن عبد البر: وهذا قول قتادة وأبي عبيدة، قلت: وقاله أيضاً محمد بن إسحاق ومحمد بن سعد كاتب الواقدي وابن قتيبة وآخرون.

٤٩- (١٤٦٤) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كُنْتُ أَغَارُ عَلَى اللَّاتِي وَهَبْنَ أَنْفُسَهُنَّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَقُولُ: وَتَهَبُ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا؟ فَلَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْزِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾^(١)

سنة أميال، وقيل: سبعة، وقيل: تسعة، وقيل: إثنا عشر.

(٢) أما قوله: تسع فصحيح وهن معروفات سبق بيان أسمائهن قريباً.

(٣) وقوله: يقسم لثمان مشهور. وأما قول عطاء: التي لا يقسم لها صفة فقال العلماء: هو وهم من ابن جريج الراوي عن عطاء، وإنما الصواب سودة كما سبق الأحاديث. واختلفوا في التي وهبت نفسها للنبي ﷺ فقال الزهري: هي ميمونة، وقيل: أم شريك، وقيل: زينب بنت خزيمة.

(٤) قوله: «كان عند رسول الله ﷺ تسع يقسم لثمان ولا يقسم لواحدة» قال عطاء: التي لا يقسم لها صفة بنت حي بن اخطب.

٥٢- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعاً، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَرَأَى: قَالَ عَطَاءٌ: كَانَتْ آخِرُهُنَّ مَوْتًا، مَاتَتْ بِالْمَدِينَةِ^(١).

(١) قوله: «قال عطاء: كانت آخرهن موتاً ماتت بالمدينة» قال القاضي: ظاهر كلام عطاء: أنه أراد بآخرهن موتاً ميمونة، وقد ذكر في الحديث: أنها ماتت بسرف وهي بقرب مكة. فقله بالمدينة وهم.

قوله: آخرهن موتاً قيل: ماتت ميمونة ستة ثلاث وستين، وقيل: ست وستين، وقيل: إحدى وخمسين قبل عائشة، لأن عائشة توفيت ستة سبع، وقيل: ثمان وخمسين. وأما صفة توفيت ستة خمسين بالمدينة، هذا كلام القاضي، ويحتمل أن قوله: مات بالمدينة عائد على صفة ولفظه فيه صحيح يحتمله أو ظاهر فيه والله أعلم.

١٥- باب استحجاب نكاح ذات الدين

٥٣- (١٤٦٦) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا، وَلِحَسَبِهَا، وَلِجَمَالِهَا، وَلِدِينِهَا فَاطْفَرُ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ^(١)». [أخرجه البخاري: ٥٠٩٠].

(١) قوله ﷺ: «تنكح المرأة لأربع: لمالها وحسبها ولجمالها ولدينها» فاطر بذات الدين ترتب يدك» الصحيح في معنى هذا الحديث: أن النبي ﷺ أخبر بما يفعله الناس في العادة فإنهم يقصدون هذه الخصال الأربع، وآخرها عندهم ذات الدين، فاطر أنت أيها المسترشد بذات الدين لا أنه أمر بذلك، قال شمر: الحسب الفعل الجميل للرجل وآبائه، وسبق في كتاب الغسل معنى تربت يدك، وفي هذا الحديث الحث على مصاحبة أهل الدين في كل شيء لأن صاحبهم يستفيد من أخلاقهم ويركتهم وحسن طرائقهم ويأمن المفسدة من جهتهم.

٥٤- (٧١٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ ثَمِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ.

أَخْبَرَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَقِيتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «يَا جَابِرُ! تَزَوَّجْتَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «بِكْرٌ أَمْ ثَيِّبٌ؟» قُلْتُ: ثَيِّبٌ، قَالَ: «فَهَلَا بَكَرًا تُلَاعِبُهَا؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ لِي إِخْوَاتٍ، فَخَشِيتُ أَنْ تَدْخُلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُنَّ، قَالَ: «فَذَلِكَ إِذْنٌ، إِنَّ الْمَرْأَةَ تَنْكَحُ عَلَى دِينِهَا، وَمَالِهَا، وَجَمَالِهَا، فَعَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ».

١٦- باب استحجاب نكاح البكر

٥٥- () حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُخَارِبٍ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ تَزَوَّجْتَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «أَبَكَرًا أَمْ ثَيِّبًا؟» قُلْتُ: ثَيِّبًا قَالَ: «فَإِنَّ أَنْتَ مِنَ الْعَذَارَى وَلِعَابِهَا؟»^(١).

قال شعبة: فذكرته لعمرو ابن دينار، فقال: قد سمعته من جابر، وإنما قال: «فهل جارية تلعبها وتلاعبك؟». [أخرجه البخاري: ٥٠٨٠].

(١) قوله ﷺ لجابر: «تزوجت قال: نعم قال أبكر أم ثيباً؟ قلت: ثيباً قال: فإن أنت من العذارى ولعابها؟» وفي رواية: «فهل جارية تلعبها وتلاعبك؟» وفي رواية: «فهل تزوجت بكراً تضاحكك وتضاحكها وتلاعبك وتلاعبها» أما قوله ﷺ: «ولعابها فهو بكسر اللام ووقع لبعض رواة البخاري بضمها، قال القاضي: وأما الرواية في كتاب مسلم فبالكسر لا غير وهو من الملاعبة مصدر لاعب ملاعبة كقاتل مقاتلة، قال: وقد حمل جمهور المتكلمين في شرح هذا الحديث قوله ﷺ: «تلعبها على اللعب المعروف، ويؤيده تضاحكها وتضاحكك».

قال بعضهم: يحتمل أن يكون من اللعاب وهو الرقيق، وفيه فضيلة تزوج الأ Bakar وثوابهن أفضل، وفيه ملاعبة الرجل امرأته وملاطفته لها ومضاحكها وحسن العشرة، وفيه سؤال الإمام والكبير أصحابه عن أمورهم وتفقد أحوالهم وإرشادهم إلى مصالحهم وتنبيههم على وجه المصلحة فيها.

٥٦- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو ابْنِ دِينَارٍ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ هَلَكَ وَتَرَكَ تِسْعَ بَنَاتٍ (أَوْ قَالَ: سِتْعَ) فَتَزَوَّجْتُ امْرَأَةً ثَيِّبًا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا جَابِرُ! تَزَوَّجْتَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَبَكَرًا أَمْ ثَيِّبًا؟» قُلْتُ: بَلْ ثَيِّبٌ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «فَهَلَا جَارِيَةٌ

(٢) قوله: (تعجلت على بعير لي قطوف) هو بفتح القاف أي بطيء

الشي.

(٣) قوله: (فنخس بعيري بعنزه) هي بفتح النون، وهي عصا نحو نصف الرمح في أسفلها زج.

(٤) قوله: (فانطلق بعيري، كأجود ما أنت راه من الإبل) هذا فيه معجزة ظاهرة لرسول الله ﷺ وأثر بركته.

(٥) قوله ﷺ: (امهلوا حتى ندخل ليلاً) أي: عشاء كي تمشط الشعثة، وتستحد المغيبة. والاستحداً استعمال الحديدة في شعر العانة، وهو إزالته بالموسى. والمراد هنا إزالته كيف كانت. والمغيبة بضم الميم، وكسر الغين، وإسكان الياء. وهي التي غاب عنها زوجها، وإن حضر زوجها فهي مشهد بلا هاء. وفي هذا الحديث استعمال مكارم الأخلاق. والشفقة على المسلمين، والاحتراز من تبع العورات، واجتلاب ما يقتضي دوام الصحة. وليس في هذا الحديث معارضة للأحاديث الصحيحة في النهي عن الطروق ليلاً؛ لأن ذلك فيمن جاء بغتة. وأما هنا فقد تقدم خبر مجيئهم، علم الناس وصولهم وأنهم سيدخلون عشاء، فتستعد لذلك المغيبة، والشعثة وتصلح حالها، وتأنب للقاء زوجها. والله أعلم.

(٦) قوله ﷺ: (إذا قدمت، فالكيس الكيس) قال ابن الأعرابي: الكيس الجماع. والكيس العقل، والمراد حته على إيتاء الولد.

٥٧- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ (بِغْيِ بْنِ عَبْدِ الْمَجِيدِ الثَّقَفِيِّ) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ، فَأَبْطَأَ بِي جَمَلِي، فَأَتَى عَلِيٌّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لِي: «يَا جَابِرُ! قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «مَا شَأْنُكَ؟» قُلْتُ: أَبْطَأَ بِي جَمَلِي وَأَعْيَا فَتَخَلَّفْتُ، فَنَزَلَ فَحَجَّنَهُ بِمَحْجَنِهِ^(١)، ثُمَّ قَالَ: «ارْكَبْ». فَرَكِبْتُ، فَلَقَدْ رَأَيْتُنِي أَكْفُهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَتَزَوَّجْتُ؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: «إِبْرَأْ أَمْ نَيْيَا؟» فَقُلْتُ: بَلْ نَيْي، قَالَ: «فَهَلَا جَارِيَةٌ تُلَاعِيهَا وَتُلَاعِيكَ؟» قُلْتُ: إِنَّ لِي إِخْوَاتٍ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَتَزَوَّجَ امْرَأَةً تَجْمَعُهُنَّ وَتَمْسُطُهُنَّ وَتَقُومَ عَلَيْهِنَّ، قَالَ: «أَمَّا إِنَّكَ قَادِمٌ، فَإِذَا قَدِمْتَ فَالْكِيسُ! الْكِيسُ! ثُمَّ قَالَ: «اتَّبِعْ جَمَلَكَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، فَاشْتَرَاهُ مِنِّي بِأَوْقِيَّةٍ، ثُمَّ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدِمْتُ بِالْغَدَاةِ، فَجِئْتُ الْمَسْجِدَ فَوَجَدْتُهُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: «الآنَ حِينَ قَدِمْتَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَدَعُ جَمَلَكَ وَادْخُلْ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ^(٢)». قَالَ: فَدَخَلْتُ فَصَلَّيْتُ ثُمَّ رَجَعْتُ، فَأَمَرَ بِلَالًا أَنْ يَزِنَ لِي أَوْقِيَّةً، فَوَزَنَ لِي بِلَالٌ، فَارْجَعْ فِي الْمِيزَانِ^(٣)، قَالَ فَانْطَلَقْتُ، فَلَمَّا وَلَّيْتُ قَالَ: «ادْعُ لِي جَابِرًا». فَدُعِيتُ، فَقُلْتُ: الْآنَ يَرُدُّ عَلَيَّ الْجَمَلُ

تُلَاعِيهَا وَتُلَاعِيكَ». (أَوْ قَالَ: تَضَاجِكُهَا وَتَضَاجِكُكَ) قَالَ قُلْتُ لَهُ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ هَلَكَ وَتَرَكَ تِسْعَ بَنَاتٍ (أَوْ سَبْعَ) وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ آتِيَهُنَّ أَوْ أَجِيَهُنَّ بِمِثْلِهِنَّ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَجِيَهُنَّ بِامْرَأَةٍ تَقُومُ عَلَيْهِنَّ وَتَصْلِحُهُنَّ، قَالَ: «فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ». أَوْ قَالَ لِي خَيْرًا^(٤).

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الرَّبِيعِ «تُلَاعِيهَا وَتُلَاعِيكَ وَتَضَاجِكُهَا وَتَضَاجِكُكَ». [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٤٠٥٢، ٥٠٨٠، ٥٣٦٧، ٦٣٨٧].

(١) قوله: (قلت له: إن عبد الله هلك وترك تسع بنات أو سبع بنات وإني كرهت أن آتيهن أو أجيهن بمثلهن فأحببت أن أجيهن بامرأة تقوم عليهن وتصلحهن قال: فبارك الله لك أو قال لي: خيراً) فيه فضيلة لجابر وإيثاره مصلحة أخواته على حظ نفسه، وفيه الدعاء لمن فعل خيراً وطاعة سواء تعلقت بالداعي أم لا، وفيه جواز خدمة المرأة زوجها وأولاده وعياله برضاها وأما من غير رضاها فلا.

٥٦- () وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ نَكَحْتَ يَا جَابِرُ؟» وَسَاقَ الْحَدِيثَ، إِلَى قَوْلِهِ: امْرَأَةً تَقُومُ عَلَيْهِنَّ وَتَمْسُطُهُنَّ^(١)، قَالَ: «أَصَبْتُ». وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ.

(١) قوله: «تمسطن» هو بفتح التاء وضم الشين.

٥٧- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ سَيَّارٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ، فَلَمَّا أَقْبَلْنَا تَعَجَّلْتُ^(١) عَلَى بَعِيرٍ لِي قُطُوفٍ^(٢)، فَلَحِقَنِي رَاكِبٌ خَلْفِي، فَتَخَسَّرَ بَعِيرِي بِعَنْزَةٍ^(٣) كَانَتْ مَعَهُ، فَانْطَلَقَ بَعِيرِي كَأَجُودٍ مَا أَنْتَ رَاهُ مِنَ الْإِبِلِ^(٤)، فَالْتَفَتُ فَإِذَا أَنَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَا يُعْجِلُكَ يَا جَابِرُ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي حَدِيثُ عَهْدٍ بِعُورَسٍ، فَقَالَ: «إِبْرَأْ أَمْ نَيْيَا؟» قَالَ: قُلْتُ: بَلْ نَيْيَا، قَالَ: «هَلَا جَارِيَةٌ تُلَاعِيهَا وَتُلَاعِيكَ؟» قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ذَهَبْنَا لِنَدْخُلَ، فَقَالَ: «امْهَلُوا حَتَّى نَدْخُلَ لَيْلًا^(٥) (أَيَّ عِشَاءٍ) كَيْ تَمْسُطَ الشَّعْثَةُ وَتَسْتَحِدَّ الْمَغِيبَةُ». قَالَ: وَقَالَ: «إِذَا قَدِمْتَ فَالْكِيسُ! الْكِيسُ!». [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٥٠٧٩، ٥٢٤٥، ٥٣٦٧].

(١) قوله: «فلما أقبلنا تعجلت» هكذا هو في نسخ بلادنا أقبلنا، وكذا نقله القاضي عن رواية ابن سفيان عن مسلم، قال: وفي رواية ابن ماهان: أقبلنا بالقاء قال: ووجه الكلام قفلنا أي: رجعنا، ويصح أقبلنا بفتح اللام أي: أقفلنا النبي ﷺ، وأقفلنا بضم الهمزة لما لم يسم فاعله.

وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْهُ، فَقَالَ: «خُذْ جَمَلَكَ، وَلَكَ ثَمَنُهُ».

(١) قوله: (فحجته بحجته) هو بكسر الميم، وهو: عصا فيها تعقف، يلتقط بها الراكب ما سقط منه.

(٢) قوله ﷺ: (ادخل فصل ركعتين) فيه استحباب ركعتين عند القدوم من السفر.

(٣) قوله: (فوزن لي بلال، فأرجع في الميزان) فيه استحباب إرجاع الميزان في وفاء الثمن، وقضاء الديون، ونحوها وسياقي الكلام في حديث جابر، وبيعه الجمل في كتاب البيوع إن شاء الله تعالى.

وَهَبِ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ الْمُسَيَّبِ. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ كَالضِّلْعِ، إِذَا ذَهَبَتْ تَقِيمُهَا كَسَرْتَهَا، وَإِنْ تَرَكْتَهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَفِيهَا عَوَجٌ».

٦٥- () وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ وَعَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، وَكِلَاهُمَا، عَنْ يَعْقُوبَ ابْنِ إِسْرَاهِيمَ ابْنِ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمِّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ سَوَاءً.

٥٩- () حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، (وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي عُمَرَ) قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعٍ، لَنْ تَسْتَقِيمَ لَكَ عَلَى طَرِيقَةٍ، فَإِنْ اسْتَمْتَعْتَ بِهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَفِيهَا عَوَجٌ، وَإِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهَا كَسَرْتَهَا، وَكَسَرُهَا طَلَاقُهَا»^(١). [إعرجه البخاري: ٥١٨٤].

(١) قوله ﷺ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعٍ لَنْ تَسْتَقِيمَ لَكَ عَلَى طَرِيقَةٍ فَإِنْ اسْتَمْتَعْتَ بِهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَفِيهَا عَوَجٌ، وَإِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهَا كَسَرْتَهَا وَكَسَرُهَا طَلَاقُهَا» العوج ضبطه بعضهم بفتح العين وضبطه بعضهم بكسرها ولعل الفتح أكثر، وضبطه الحافظ أبو القاسم بن عساكر وآخرين بالكسر وهو الأرجح على مقتضى ما استقله عن أهل اللغة إن شاء الله تعالى. قال أهل اللغة: العوج بالفتح في كل متصب كالخائط والعود وشبهه، وبالكسر ما كان في بساط أو أرض أو معاش أو دين، ويقال: فلان في دينه عوج بالكسر هذا كلام أهل اللغة. قال صاحب المطالع: قال أهل اللغة العوج بالفتح في كل شخص وبالكسر فيما ليس بمرئي كالرأي والكلام، قال: وانفرد عنهم أبو عمرو الشيباني فقال: كلاهما بالكسر ومصدرهما بالفتح، والضلع بكسر الضاد وفتح اللام، وفيه دليل لما يقوله الفقهاء أو بعضهم أن حواء خلقت من ضلع آدم، قال الله تعالى: ﴿وَخَلَقْنَاكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ وبين النبي ﷺ أنها خلقت من ضلع، وفي هذا الحديث ملاطفة النساء والإحسان إليهن والصبر على عوج أخلاقهن واحتمال ضعف عقولهن وكرهية طلاقهن بلا سبب وأنه لا يطلع باستقامتها والله أعلم.

٦٠- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ ابْنِ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ مَيْسَرَةَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلِذَا شَهِدَ امْرَأً فَلْيَتَكَلَّمْ بِخَيْرٍ أَوْ لِيَسْكُتْ، وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ^(١) خَيْرًا، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعٍ، وَإِنْ أَعْوَجَ شَيْءٌ فِي الضِّلْعِ أَغْلَاهُ، إِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهُ كَسَرْتَهُ، وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ، اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا» [إعرجه البخاري: ٥١٨٤].

٥٨- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، حَدَّثَنَا أَبُو نَضْرَةَ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كُنَّا فِي مَسِيرٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَا عَلَى نَاضِحٍ^(١)، إِنَّمَا هُوَ فِي أَخْرِيَاتِ النَّاسِ^(٢)، قَالَ: فَضَرَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَوْ قَالَ نَحْسَهُ، (أَرَاهُ قَالَ) بِشَيْءٍ كَانَ مَعَهُ، قَالَ: فَجَعَلَ بَعْدَ ذَلِكَ يَقْدُمُ النَّاسَ يَنَازِعُنِي حَتَّى إِنِّي لَأَكْفُهُ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّبِعْنِي بِكَذَا وَكَذَا؟ وَاللَّهِ يَغْفِرُ لَكَ». قَالَ قُلْتُ: هُوَ لَكَ، يَا نَبِيَّ اللَّهِ! قَالَ: «اتَّبِعْنِي بِكَذَا وَكَذَا؟ وَاللَّهِ يَغْفِرُ لَكَ». قَالَ قُلْتُ: هُوَ لَكَ، يَا نَبِيَّ اللَّهِ! قَالَ: وَقَالَ لِي: «أَتَزَوَّجْتَ بَعْدَ إِيكِي؟». قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «نَبِيًّا أَمْ بَكْرًا؟». قَالَ قُلْتُ: نَبِيًّا، قَالَ: «فَهَلَا تَزَوَّجْتَ بَكْرًا تَضَاحِكُكَ وَتَضَاحِكُهَا وَتَلَايُكَ وَتَلَايُهَا؟». قَالَ أَبُو نَضْرَةَ: فَكَانَتْ كَلِمَةً يَقُولُهَا الْمُسْلِمُونَ، أَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا، وَاللَّهِ يَغْفِرُ لَكَ.

(١) قوله: (وأنا على ناضح) هو البعير الذي يستقى عليه.

(٢) قوله: (إنما هو في أخريات) هو بضم الهكزة، وفتح الراء. والله أعلم.

١٧- باب خَيْرُ مَتَاعِ الدُّنْيَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ

٦٤- (١٤٦٧) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ غَمِيرٍ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا حَيَّوَةُ، أَخْبَرَنِي شُرَحْبِيلُ ابْنُ شَرِيكٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيَّ يُحَدِّثُ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرٍو، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الدُّنْيَا مَتَاعٌ، وَخَيْرُ مَتَاعِ الدُّنْيَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ».

١٨- باب الوصية بالنساء

٦٥- (١٤٦٨) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ

[٣٣٣١، ٥١٨٦].

أبدًا، وحواء بالد رويتا عن ابن عباس قال: سميت حواء لأنها أم كل حي، قيل: إنها ولدت لآدم أربعين ولدًا في عشرين بطنًا في كل بطن ذكر وأنثى، واختلفوا متى خلقت من ضلع آدم فقيل: قبل دخوله الجنة فدخلها، وقيل في الجنة. قال القاضي: ومعنى هذا الحديث أنها أم بنات آدم فاشبهتها ونزع العرق لما جرى لها في قصة الشجرة مع إبليس فزين لها أكل الشجرة فاغواها فأخبرت آدم بالشجرة فأكل منها.

٦٣- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ:

هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْلَا بَنُو إِسْرَائِيلَ، لَمْ يَخْبَثِ الطَّعَامُ، وَلَمْ يَخْتَرْ اللَّحْمُ»^(١)، وَلَوْلَا حَوَاءُ، لَمْ تَخُنْ أَنْثَى زَوْجَهَا، الدَّهْرَ.

(١) قوله صلى الله عليه وسلم: «لولا بنو إسرائيل لم يخبث الطعام ولم يختار اللحم» هو بفتح الياء والنون ويكسر النون والمضارع منه خثر بكسر النون وفتحها ومصدره الخثر والخثور وهو إذا تغير وأنتن، قال العلماء: معناه: أن بني إسرائيل لما أنزل الله عليهم المن والسلوى نهوا عن ادخارهما فادخروا ففسد وأنتن واستمر من ذلك الوقت والله أعلم.

(١) قوله ﷺ: «إذا شهد امرأ فليتكلم بخير أو ليسكت واستوصوا بالنساء» فيه الحث على الرفق بالنساء واحتماها كما قدمناه؛ وأنه ينبغي للإنسان أن لا يتكلم إلا بخير، فأما الكلام المباح الذي لا فائدة فيه فيمسك عنه مخافة من انحراجه إلى حرام أو مكروه.

٦١- (١٤٦٩) وَحَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا عِيسَى (يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ)، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَفْرَكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ». أَوْ قَالَ: «غَيْرُهُ»^(١).

(١) قوله ﷺ: «لا يفرق مؤمن مؤمنة إن كره منها خلقاً رضي منها آخر» أو قال: «غيره» يفرق بفتح الياء والراء وإسكان الفاء بينهما، قال أهل اللغة: فكره بكسر الراء يفركه بفتحها إذا أبغضه، والفرق بفتح الفاء وإسكان الراء: البغض قال القاضي عياض: هذا ليس على النهي قال: هو خبر أي: لا يقع منه بغض تام لها، قال: وبغض الرجال للنساء خلاف بغضهن لهم، قال: ولهذا قال: إن كره منها خلقاً رضي منها آخر، هذا كلام القاضي وهو ضعيف أو غلط بل الصواب أنه نهى: أي ينبغي أن لا يبغضها لأنه إن وجد فيها خلقاً يكره وجد فيها خلقاً مرضياً بأن تكون شرسة الخلق لكنها دينة أو جميلة أو عفيفة أو رفيقة به أو نحو ذلك، وهذا الذي ذكرته من أنه نهى يتعين لوجهين:

أحدهما: أن المعروف في الروايات: لا يفرق بإسكان الكاف لا يرفعها وهذا يتعين فيه النهي، ولو روي مرفوعاً لكان نهياً بلفظ الخبر.

والثاني: أنه قد وقع خلافه فبعض الناس يبغض زوجته بغضاً شديداً ولو كان خبراً لم يقع خلافه وهذا واقع وما أدري ما حمل القاضي على هذا التفسير.

٦١- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

١٩- باب لولا حواء لم تكن أنثى زوجها الدهر

٦٢- (١٤٧٠) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ؛ أَنَّ أَبَا يُونُسَ، مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ.

حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْلَا حَوَاءُ، لَمْ تَخُنْ أَنْثَى زَوْجَهَا، الدَّهْرَ»^(١). [أخرجه البخاري: ٣٣٣٠،

[٣٣٣٩].

(١) قوله ﷺ: «لولا حواء لم تكن أنثى زوجها الدهر» أي: لم تخنه